

دولة الإمارات العربية المتحدة
مركز زايد للتنسيق والمتابعة

العام الأول لانتفاضة الأقصى

العام الأول لانتفاضة الأقصى

ثلاثية المستوطنات ، الأمن ... والهجرة

سبتمبر 2001

المحتويات :

تقـديم :

تمر البشرية بالكثير من الأحداث، منها ما يمثل حدثا عابرا لا يترك أدنى أثر، ومنـها مـا يـختلـف بشـأنه النـاس ممـا يجعلهـم ينقصـون من أهميتـه أو يـزيدون فـي حجمه.بيد أن هناك أحداثا تستوقف الإنسان رغما عنه، وذلك لوقعها على النفس و ما ينهل منها من عبر ودروس.

و من الأمثلة الحية على ذلك، انتفاضة الأقصى المباركة التي مضى على اندلاعها سنة كاملة، بعد أن اقتحم زعيم الليكود ارييل شارون عنوة باحة الحرم القدسي الشـريـف، مـدججـا بـزمـرتـه العـسكريـة، غيـر عـابئ بمـا يمثـل هـذا الـرمـز الحضـاري والديني الذي شكل على امتداد العصور الغابرة ملتقى الأمة العربية والإسلامية.

وأمام هذا الوضع، انتفض الفلسطينيون بقوة واضعين أمامهم المقاومة والشهادة لا لشيء سوى لأنهم ضاقوا ذرعا بممارسات إسرائيل العدوانية وعنجهيتها، التي طالت مقدساتهم تحت ذرائع شتى، تارة بالبحث عن جبل الهيكل وتارة ثانية بمواصلة الحفـريـات التـي تنتم بشـكل مستمـر تحت أسـاسـات المسجد الأقصـى بهـدف تهـويد معالمه.

إن انتفاضة الأقصى التي مر عليها عام كامل، هي أكبر من أن نفيها حقها من الكتابة.ومع ذلك لا يفوت مركز زايد للتنسيق والمتابعة على نفسه هذه الذكرى ليصدر هذا الكتاب الذي يرصد مسيرة سنة من الانتفاضة والنضال الباسل لشعب لم يتوان في الذود عن نفسه.

ويسـعـى هـذا الإصـدار إلـى أن يـوغـل فـي حـقـيـقـة هـذه الانـتـفـاضـة المـبـاركـة الـتـي استطاعت على امتداد فترة وجيزة من الزمن أن تصوغ جيلا جديدا من البواسل، وتوحد التـنظيـمات والفصـائل الفلسطينيـة على اختلاف مشاربها وقناعاتها تحت مظلتها أكثر من أي وقت مضى، والتي أدرك بفضلها الفلسطينيون أن مفاوضات السنوات التسع وصلت إلى نهايتها ومن الخطأ أن يستمروا بها بينما يوجه شارون

رسالة إلى الشعب الفلسطيني لا تخلو من استفزاز المشاعر الوطنية والدينية والتلويح بأن القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية.

وبفضل هذه الانتفاضة أيضا بلغت العمليات الاستشهادية ذروتها والتي لم تكن حكرا على حركتي حماس أو الجهاد الإسلامي المعروفتين بموقفهما المعادي لعملية التسوية، بل كان أبطالها آخرون من حركة فتح، كبرى التنظيمات الفلسطينية و من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مما أرعب إسرائيل وجعلها تعيد حساباتها من جديد، وأكسب انتفاضة الأقصى مزيدا من المصداقية والزخم والثقة بالنفس.

وعليه، تحاول هذه الدراسة أن تغوص فيما حققته انتفاضة الأقصى على أرض الواقع و موقف إسرائيل حيالها و تبعات هذه الانتفاضة على أمنها واقتصادها وكذا نتائجها على الفلسطينيين.

مركز زايد للتنسيق والمتابعة

مقــدمة :

يوم الأربعاء ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠ أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني بياناً، نُشر في وسائل الإعلام، حذّر فيه الحكومة الإسرائيلية من النتائج «الوخيمة» التي قد تترتب عن زيارة يعتزم زعيم حزب الليكود اريبل شارون، القيام بها الى باحة الحرم القدسي الشريف (يوم الخميس) على رأس مجموعة دينية متطرفة.

واعتبر المجلس في بيانه مشروع الزيارة بأنه «اعتداء سافر على المقدسات الإسلامية واستخفاف بمشاعر الشعب الفلسطيني، والأمتين العربية والإسلامية» مشيراً الى أن من شأن هذه الزيارة «أن توتر الأوضاع وتدفعها الى الانفجار».

الحكومة الإسرائيلية لم تأخذ البيان الفلسطيني على محمل الجد. وقع «الانفجار» في اليوم التالي، الخميس ٢٨ سبتمبر بعدما تجاهلت الدولة العبرية التحذيرات الفلسطينية. وتجمع مئات الفلسطينيين في ساحة الحرم القدسي الشريف وتصدّوا لشارون في مواجهة مع رجال الأمن المرافقين له، (قدّر عددهم بألفين) أسفرت عن إصابة ٢٤ فلسطينياً و٢٥ جندياً إسرائيليا. «فالميدان الفلسطيني الهائج منذ مفاوضات كامب ديفيد أُثير وانفجر من تلقاء نفسه» كما علقت صحيفة «يديعوت احرونوت» على المصادمات.

منذ ذلك اليوم والأراضي الفلسطينية لم تهدأ، وكأنها مندفعة في حرب مع إسرائيل لا نهاية منتظرة لها.

هل هي الزيارة، أم مفاوضات كامب ديفيد، ام أوسلو هو الذي قاد الفلسطينيين الى الانتفاضة الثانية؟

اذا كان تدنيس المسجد الأقصى يأتي في المقام الأول لغضب الفلسطينيين، فإن مفاوضات كامب ديفيد، التي جرت في يوليو ٢٠٠٠، بين رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك، برعاية الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون شهدت تصادماً بين «حلّين» للمرحلة النهائية من اتفاق

أوسلو انفجر في الأقصى. حل فلسطيني رفضه الإسرائيليون وحل إسرائيلي يبتعد كثيراً عن جوهر الحل النهائي، ولذلك لم يحظ بموافقة فلسطينية، ومقترحات أميركية لم ترض الطرفين.

في هذه الحالة، أي فيما يمكن وصفه ب «الملاذ الأخير...» كان لا بد للفلسطينيين من اللجوء الى وسائل اكثر فعالية من المفاوضات لإلزام الدولة العبرية بالحل النهائي الذي يتفق ومصالحهم في إقامة دولة وعاصمتها القدس.

لأسباب كثيرة راجت شكوك قوية بأن القمة التي تحمس لعقدها الرئيس كلينتون مرشحة للفشل. لكن هل لو نجحت كانت زيارة شارون الى المسجد الأقصى ستمر بسلام أم أنها ستجر الأمور الى ما آلت إليه؟

ما قبل الإنتفاضة

من المنطقي الافتراض ان الفلسطينيين سيعاقبون شارون، أو اي مسؤول إسرائيلي آخر فعل ما فعله شارون، حتى لو كان عرفات وباراك وقّعا على وثيقة الاتفاق النهائي. فشارون يدرك مدى تعلق الفلسطينيين، والعرب والمسلمين والمسيحيين عموماً، بالمدينة المقدسة، وهو كان يعرف رد الفعل مسبقاً. وبناء على معرفته هذه فإنه كان بمقدوره تقويض النجاح ـ لو حصل ـ بمثل هذه الزيارة، اما والمفاوضات قد فشلت فإن شارون كان يخشى من استئنافها. وزيارته الاستفزازية كانت ستمنع استئناف المفاوضات، او جعلها عديمة الجدوى، ما يعني ان غرض شارون المحدد كان القضاء على عملية التسوية مع الفلسطينيين، ومنع باراك من تقديم «تنازلات سخية» الى عرفات مقابل ابرام اتفاق ينهي الصراع بين الجانبين.

فشل المفاوضات في كامب ديفيد:

بالنسبة لرئيس السلطة الفلسطينية كان قد توصل الى تقديرات، شبه مؤكدة، بأن مفاوضات كامب ديفيد، لن تحقق نتائج وفق تصورات الفلسطينيين. وهذا ما يفسر اشتراطه على الرئيس كلينتون، بعدما ألح عليه بالتوجه الى كامب ديفيد، ان يعلن المسؤول عن الفشل في حال انتهت المفاوضات الى هذه النتيجة. فما كان مطروحاً في المفاوضات يمس اكثر المواضيع حساسية في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، مثل القدس وعودة اللاجئين والمستوطنات، وقضايا أخرى لا تقل أهمية من بينها «الحدود» والمياه. وهذه المسائل هي لب مفاوضات المرحلة النهائية، ومن دون التوصل الى حل لها فإن اتفاق أوسلو سيتعرض الى الاحتمالات الاكثر سوءاً.

وهذا ما حدث بالضبط. فعندما لم يشأ عرفات ان يتجاوز «الخطوط الحمراء» وباراك لا يستطيع تحطيم الخطوط ذاتها، التي لديه، فان اتفاق أوسلو سوف يتلطخ بالدماء.

إذا، المفاوضات في كامب ديفيد دارت حول «المحرمات». وفي هذه الحالة فإن ما يقبل به الفلسطينيون لا يرضي الإسرائيليين.

ماذا جرى في كامب ديفيد حتى تفشل المفاوضات على النحو الذي حدث، وكان كافياً لاطلاق الانتفاضة.

ثمة إمكانية، للتذكير فقط، باختصار الموقف على النمو الآتي:

. بالنسبة لموضوع القدس، سمع عرفات كلاماً من باراك مفاده أن الحرم القدسي الشريف لن يكون تحت سيادة أحد، لا للفلسطينيين ولا للإسرائيليين «السيادة لله»، والسيطرة لإسرائيل. وهذا العرض اعتبره الإسرائيليون تجاوزاً للمحرمات.

. بالنسبة للاجئين، سمع عرفات من كلينتون الجملة التالية: «انس حق العودة» الى داخل «الخط الأخضر» (إسرائيل) فالصيغة التي ترضى بها إسرائيل هي «حق العودة الى أراضي السلطة الفلسطينية».

. المستوطنات: إبقاء الكتل الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، تحت السيادة الإسرائيلية، ومقابل هذه الكتل ستنقل إسرائيل للفلسطينيين مناطق قرب غزة.

هذه النقاط هي حصيلة ما تسرّب عن مفاوضات كامب ديفيد، مع التذكير بأن عدد «التفاهمات» التي تسرّبت يفوق كل التوقعات. فكل يوم، تقريباً، يسرّب المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون نقاط خلاف ونقاط اتفاق، وتنازلات من هنا وهناك. ومن بين كل ما تسرّب ونشر هناك توافق حول النقاط الثلاث السابقة إذ وجدت هذه «الأفكار» في معظم التسريبات.

لكن، بعد مرور سنة على تلك المفاوضات كشفت دراسة تحليلية نشرت صحيفة «الحياة». [1] نصها الكامل تضمنت طعناً بكل التسريبات والروايات، خصوصاً الأميركية والإسرائيلية.

والدراسة المذكورة جاءت نتيجة تعاون بين مؤلفها روبرت مالي، الذي كان مساعداً للرئيس كلينتون للشؤون العربية والإسرائيلية من عام ١٩٩٨ حتى أوائل عام ٢٠٠١،

وهو من الذين شاركوا، في مفاوضات كامب ديفيد، وبين الأكاديمي الفلسطيني حسين آغا وهو زميل مشارك في كلية سانت انتوني في جامعة اكسفورد.

وتؤكد الدراسة ان النتيجة النهائية غير الملحوظة لموقف باراك في المفاوضات انه لم يكن هناك اي عرض إسرائيلي، محدد او خطي، وان الأفكار نقلت دائماً شفهياً. وتشير الى انه «فيما يتعلق بقضية اللاجئين البالغة الحساسية لم يتحدث الاقتراح (الإسرائيلي) الا عن حل مُرض. حتى على صعيد القدس، حيث قدم اكبر مقدار من التفاصيل، بقيت فراغات كثيرة يتعيّن ان تملأ».

ومن الأمور الأخرى التي كشفتها الدراسة «أن كلينتون غضب غضباً شديداً من باراك، عندما تراجع الأخير عن التزامه نقل القرى الثلاث المتاخمة للقدس الى سلطة الفلسطينيين. وقال إنها المرة الأولى التي يظهره فيها أحد بمظهر «الكاذب» أمام زعيم أجنبي».

ما كشفته الدراسة يضع اليد على نوايا باراك من مفاوضات كامب ديفيد، التي لخصتها صحف إسرائيلية - وقتئذ، - بالقول إن باراك كان يهدف، من المفاوضات، الى خلق أداة دعائية وإعلامية من أجل أن يُظهر «نوايا إسرائيل السلمية» تجاه قادة دول العالم وان يرضي الرئيس كلينتون، ويكشف تعنّت السلطة الفلسطينية.

على هذه الخلفية روّج طاقم باراك أن عرفات رفض عرضاً من الدولة العبرية بالتخلي عن ٩٧ من المائة من مساحة الضفة الغربية. وانه (باراك) عرض على الفلسطينيين اكثر مما تجرأ على عرضه أي واحد من رؤساء حكومات إسرائيل... وأن عرفات لم يقدم الحد الأدنى مقابل الحد الأقصى الذي قدمه باراك.

هذا ما قاله الإسرائيليون، لكن لم يكن صعباً على الفلسطينيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن يدركوا أن «رزمة التنازلات الإسرائيلية السخية» كانت كاذبة، وان مفاوضات السنوات السبع وصلت الى نهايتها ومن الخطأ أن يستمر الفلسطينيون في الانغماس في مفاوضات عقيمة تُطرح فيها قضية القدس على طاولة المفاوضات، بينما شارون يوجه رسالة الى الشعب الفلسطيني - ومن يهمه الأمر - تحمل في طياتها

الكثير من الاستفزازات للمشاعر الوطنية والدينية للفلسطينيين، ومفادها ان القدس ستبقى عاصمة أزلية للدولة العبرية حتى أن صحيفة هآرتس لم تتردد في قول الحقيقة في هذه المسألة. فبعد أيام قليلة من زيارة شارون الى الحرم القدسي الشريف قالت «تعتبر قضية المقدسات الإسلامية افضل وسيلة للحث على فوضى الكفاح الشعبي الواسع. بكلمات اخرى: فقط من اجل القدس يوجد استعداد لدى كل الجمهور الفلسطيني للتحرك والخروج. عندما يحدق الخطر بمساجد القدس لا يعود هناك خط اخضر، ولا حدود بين عرب ١٩٤٨ واخوانهم في الضفة وغزة. فالطرفان هناك وهنا قلقون وجزعون على مصير القدس بنفس الدرجة». (٢)

لكن هل «الانفجار» الذي حدث في ٢٨ سبتمبر هو من أجل القدس، فقط، ام ضد «الغموض الهدّام» الذي كان اتفاق اوسلو سائراً فيه؟ الفلسطينيون قبل غيرهم، في السلطة وخارجها، كانوا يبحثون عن اجابة لهذا السؤال.

مشوار المفاوضات الفاشلة:

استمرت المفاوضات تسع سنوات هدرت فيها اسرائيل كل وقت الفلسطينيين، فيما هي استفادت من كل هذه السنوات لانتاج حقائق يومية على الاراضي تمثلت في زراعة المزيد من الاستيطان داخل أراضي الضفة الغربية، كمشروع توسعي أولاً يقضم من الأراضي الفلسطينية، وثانياً كمحاولة لتضييق رقعة ارض الدولة الفلسطينية المستقلة في حال قرر الفلسطينيون وضع شعار «حق تقرير المصير» موضع التنفيذ.

وخلال السنوات المذكورة نجح الإسرائيليون في ادخال الفلسطينيين في متاهات «التفاهمات» التي توقع بين مفاوضات واخرى فهذه التفاهمات لا تطبق، خصوصاً تلك المتعلقة بالانسحابات. فهناك حتى الآن «مرحلة ثالثة» حتى الانسحابات الاسرائيلية لم تأخذ سبيلها الى التطبيق رغم ان الاتفاق في شأنها سابق على مفاوضات كامب ديفيد الثانية بكثير.

لقد ترك المفاوض الاسرائيلي اتفاق اوسلو من دون ضوابط أو «تواريخ مقدسة» أو تفاهمات ملزمة، حتى بدا هذا الاتفاق وكأنه تنفيذ لخطة رئيس الوزراء الاسرائيلي

الاسبق اسحاق شامير، الذي دخل في المفاوضات مع الفلسطينيين على اساسها، (قبل ٧ سنوات) وتتلخص - كما كشف عنها هو- بجرجرة الفلسطينيين الى مفاوضات عقيمة لا تنتهي قبل عشر سنوات، والعمل خلال هذه السنوات على جلب مليون مهاجر يهودي من انحاء العالم وتوطينهم في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، على أمل أن يضع حداً لقيام اي كيان فلسطيني في تلك الاراضي, خصوصاً بعدما يصبح عدد اليهود في المستوطنات التي ستقام داخل وحول الاراضي الفلسطينية, لا يقل كثيراً عن عدد الفلسطينيين.

وخلال سنوات اوسلو قالت الدولة العبرية إنها اوشكت ان تصل الى الرقم المليون من المهاجرين اليها. وعندما يعد شارون يهود روسيا أثناء زيارته الى موسكو في ٣ سبتمبر ٢٠٠٠ بأن اسرائيل قادرة على استيعاب مليون مهاجر يهودي في غضون عشر الى خمس عشرة سنة فإن ذلك يعني وجو نيّة لتمديد السنوات العشر التي تحدث عنها شامير الى عشر أخرى.

لم يسر أحد من رؤساء الحكومات الاسرائيلية، الذين اعقبوا شامير، على خط مغاير. فجميعهم اعتمدوا «دبلوماسية المماطلة» التي بددت سبع سنوات فلسطينية تخللها اعلانات متكررة عن ارجاء اعلان قيام الدولة الفلسطينية على أمل الحصول على مزيد من الأراضي الخالية من المستوطنين.

عسكرة الإنتفاضة وإرباك خطط الدولة العبرية

لهذه الأسباب مجتمعة، تسرّع مسؤولون فلسطينيون في التفكير بأن «انتفاضة الأقصى» من شأنها ان تربك خطط الدولة العبرية التي كانت تتحاشى كلها، الدخول في مفاوضات جدية مع السلطة الفلسطينية.

وتمشياً مع هذا التفكير ولم يمر على الانتفاضة أكثر من شهر- وُجد من يقول إنه آن الأوان لتحقيق جملة من الاهداف:

. الضغط على الإسرائيليين، سواء بقي باراك في الحكم أم لا، لرفع كل المعوقات التي وضعوها أمام التنفيذ الكامل لاتفاق أوسلو، بعدما اثبت الفلسطينيون، من خلال الانتفاضة، أنهم مستعدون للجوء الى كل الوسائل لمنع الدولة العبرية من التلاعب بالاتفاق المذكور، وما نتج عنه من اتفاقات وتفاهمات.

. التأييد الدولي للفلسطينيين في احسن حالاته الآن. فهناك تعاطف مع مطالب السلطة الفلسطينية، ما يسمح بوضع حد للانتفاضة لغرض الاستفادة من قوة الضغط التي ستمارسها دول كثيرة في العالم، والاوروبية على وجه التحديد- على الدولة العبرية كي تعود الى المفاوضات ولو بشروط مخففة.

. الشعب الفلسطيني قال كلمته على طريقته، وعلى الانتفاضة أن تخلي الطريق أمام السياسيين، في السلطة الوطنية، ليستكملوا «المرحلة الثانية» في المواجهة مع اسرائيل، بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

هكذا تسرّع في التفكير، لاستثمار الانتفاضة على نحو مبكر جداً، تلخص في «تحسين شروط المفاوضات» لدى الطرف الفلسطيني، من دون ان يقدّر اصحاب هذا التفكير ان «المشكلة» كانت في القدس، لكن المواجهة كانت لنسف مشروع المليون مستوطن في الضفة والقطاع والدخول في تحد حدود٤ يونيو ١٩٦٧، الذي سيفتح الطريق امام حق تقرير المصير وقيام دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة بالعاصمة القدس. وهذا الهدف لم يأت على ذكره اتفاق أوسلو.

اذاً، الانتفاضة جاءت للخروج من مأزق اوسلو وليست لتصحيح مساره، كما ظن مسؤولون فلسطينيون على نحو متعجل.

ولو كان الامر عكس ذلك لكان الفلسطينيون فعلوا ما فعلوه في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١ قبل ذلك بأعوام عدة. ففي عام ١٩٩٦ حدثت «انتفاضة النفق» لمنع الدولة العبرية من اقامة أنفاق تحت المسجد الاقصى. ولم يصل الامر الى ما هو عليه الآن رغم ان المواجهات، في ذلك العام، اسفرت عن استشهاد ٨٠ فلسطينياً في اقل من أسبوع واحد. وما حدث ان السلطة الفلسطينية، وأهالي الضفة والقطاع بشكل عام، كانوا يأملون ان تنفذ اسرائيل ثلاثة انسحابات خلال السنوات الخمس من المرحلة الانتقالية ، المتفق بشأنها عام ١٩٩٤. لكن، حتى الآن لم تنفذ الدولة العبرية المرحلة الثالثة من هذه الخطة.

حماس والجهاد تحسمان الجدل حول «عسكرة الانتفاضة»

لم يكن بوسع أحد، لا السلطة الفلسطينية ولا اسرائيل، أن يقدّر حدود رد فعل الفلسطينيين على زيارة شارون. فأفضل التوقعات ذهبت الى حد القول إن رد فعل الفلسطينيين الغاضبين لن يتجاوز ترديد هتافات صاخبة ضد الاحتلال الاسرائيلي، اثناء تشييع الشهداء الذين سقطوا في المسجد الاقصى.

واستناداً الى حالات سابقة، كما حدث عندما حاول الاسرائيليون حفر انفاق تحت المسجد، فان رد فعل الفلسطينيين اقتصر على اسبوع من الاحتجاجات. والمؤكد ان اسرائيل، عندما قاست ما يمكن ان يفعله الفلسطينيون، استناداً الى تجربة الانفاق، اخطأت في التقدير، ربما لانها تجاهلت حالة الاحتقان الفلسطينية المتراكمة منذ سبعة اعوام. كما ان السلطة الفلسطينية لم تخرج باستنتاجات صحيحة، بدرجة كافية، حول المدى التي ستبلغه حركة الاحتجاج الفلسطينية على زيارة شارون. والطرفان، الفلسطيني والاسرائيلي، تفاجأ بان حركة الاحتجاج ستمضي الى حد تغيير وقائع سياسية وأمنية كثيرة في العلاقة مع الدولة العبرية، وفي الواقع الذي تعيشه اراضي السلطة الفلسطينية.

في البدء اتجهت الأنظار الى التنظيمات الفلسطينية المناوئة لعملية التسوية لمراقبة قدرتها على تعبئة أهالي الضفة والقطاع، للمضي في «انفجار القدس» الى أبعد من حدود الاعتراض الصاخب على الزيارة المشؤومة. وفي مرحلة لاحقة بدأت السلطة الفلسطينية والدولة العبرية في عملية مراقبة دقيقة لما يمكن أن تقوم به حركة فتح، التي يطلق عليها «حزب السلطة» وما اذا كانت هذه الحركة سوف تنخرط في عملية تحويل مسيرات الاحتجاج وتشييع الشهداء الى عمل جماهيري واسع النطاق يذهب في المنحى الذي ما زال قائماً حتى الآن.

عملية المراقبة والمتابعة، من قبل السلطة الفلسطينية واسرائيل، لم تستغرق وقتاً طويلاً، اذ سرعان ما تحوّل النقاش بين الفصائل الفلسطينية حول جدوى «عسكرة الانتفاضة»، والخروج من دائرة الاحتجاجات، التي اقتصرت في الشهر الاول من اندلاع الانتفاضة على التظاهرات وتشييع الشهداء ورشق حواجز الجيش الاسرائيلي بالحجارة.

النقاش حول «العسكرة» اخذ حيزاً كبيراً من اهتمامات التنظيمات الفلسطينية بين مؤيد ومعارض ومتحفّظ. فالمؤيدون، مثل حركة المقاومة الاسلامية «حماس» وحركة الجهاد الاسلامي، وبنسبة اقل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين, استندوا في تأييدهم لنقل الانتفاضة الى طور آخر، وهو استخدام السلاح من اجل «العودة الى الكفاح المسلح» كي يكتسب النضال الفلسطيني ضد اسرائيل فاعلية اكثر وتأثيراً أقوى من حركات الاحتجاج الشعبية.

أما الذين عارضوا هذا الخيار فهم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بدرجة أولى، لأسباب عدة، من بينها رفض الدعوات، التي كانت تصدر من داخل الاراضي الفلسطينية وخارجها، للاستفادة من تجربة حزب الله اللبناني، الذي كان قبل اشهر قليلة من اندلاع الانتفاضة، قد أجبر قوات الاحتلال الاسرائيلي على الانسحاب من الجنوب والبقاع الغربي، تفاديا لمواجهات عسكرية بلغت ذروتها في الأيام القليلة التي سبقت الانسحاب في ٢٤ مايو ٢٠٠٠.

وفي النقاشات التي دارت بين الفصائل الفلسطينية أعربت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن مخاوف جدية من ان «العسكرة» قد تؤدي الى نتائج ضارة، خصوصاً ان الجماهير الفلسطينية لن تكون كلها منخرطة في العمليات العسكرية. في رأي هذه الجبهة أن اسرائيل ستتمكن من وضع الفلسطينيين في مأزق خيارهم خصوصاً ان جماهير الفلسطينيين في الضفة والقطاع غير مهيئين لتحمّل تبعات هكذا خيار.

وبينما كان النقاش دائراً حول «عسكرة الانتفاضة» كانت حركة فتح، كبرى التنظيمات الفلسطينية، والمنخرطة في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية، المدنية والعسكرية والامنية، تراقب عن كثب مجرى التطوّرات وحصيلة الجدل الدائر في الاوساط الفلسطينية، الشعبية والحزبية «ويقول مسؤول في فتح ان الحركة كانت تدرس بعناية العوامل الذاتية والموضوعية وواقع عملية التسوية، وتتفحّص ردود الفعل المحتملة، عربياً ودولياً، في حال اضطرت الى خوض خيار العسكرة».

وما حسم التوجه نحو التحوّل من الاحتجاجات الشعبية السلمية والرشق بالحجارة الى ادخال «الخيار العسكري» في الحسبان، هي عمليات مكثفة ضد الاراضي الفلسطينية والمدنيين قامت بها القوات الاسرائيلية مستخدمة مدافع الدبابات والطائرات المروحية.

النقاش الذي سبق استخدام السلاح في الانتفاضة، هو الذي حكم النشاط العسكري للتنظيمات الفلسطينية طيلة العام الاول من اندلاعها.

فحركتا حماس والجهاد الاسلامي تعاملتا مع الدولة العبرية من منطلق ان المواجهة عسكرية في الاساس، وتأتي حركات الاحتجاج والرشق بالحجارة في المرتبة الثانية. وبما ان الحركتين، ترفضان التسوية السياسية مع اسرائيل، وتطالبان بازالة الاحتلال الاسرائيلي عن كامل ارض فلسطين التاريخية، فان عملياتهما وقعت بشكل رئيسي داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، من خلال عمليات استشهادية، بالغة القوة، عملت على توسيع دائرة المواجهة العسكرية الى أبعد مما ارادته حركة

فتح، او الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والى أبعد مما تحتمله الدولة العبرية. بمعنى آخر ان هذه العمليات احتوت على برنامج وهدف يتضمن الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي برمته، ومن كل جوانبه. وهي بالضبط «حرب الوجود» مع الدولة العبرية.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التي تعاملت مع اتفاق اوسلو ونتائجه كأمر واقع لم تقرر الخروج عن هدف تحرير الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، متجنبة القيام بنشاطات عسكرية داخل اراضي الـ٤٨. ومن ثم فان تخطيطها العسكري تركز على الوجود العسكري الاسرائيلي في الضفة والقطاع.

حركة فتح اخذت هي الاخرى في الاعتبار اتفاق اوسلو. وعندما يكون رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات هو رئيس هذه الحركة، فان نشاطها العسكري سوف ينصب في الاساس على توجهات الرئيس عرفات، وألا تحاول اختراق سقف قضايا المرحلة النهائية التي فشلت قمة كامب ديفيد الثانية في ايجاد حلول لها. فهي انخرطت في القتال العسكري لحسم مسألة «الحدود». فكل ما يصرح به القادة البارزون في فتح يدور حول «حدود ٤ حزيران ١٩٦٧» ومن اجل الوصول الى هذه الحدود لا بد من مواجهة المستوطنين الذين يشكلون العقبة الاكبر امام اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ومن خلال متابعة عمليات حركة فتح فان اشد المعارك التي خاضتها والعمليات التي نفذتها، كانت تهدف الى استنزاف المستوطنين ودفعهم الى الفرار من الاراضي الفلسطينية المحتلة، اضافة بالطبع الى تكثيف الهجمات على الجيش الاسرائيلي الذي يتولى حماية المستوطنات والمستوطنين داخل أراضي الضفة والقطاع.

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تحتوي على تيارين، فقد شاركت في عمليات داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، استجابة لتيار ضاغط يرفض التعامل مع اتفاق أوسلو. ويرفض أيضاً حصر عمليات الجبهة في الضفة الغربية وقطاع غزة كي لا تندرج في سياق جهود اخرى تخدم هدف «تحسين شروط المفاوضات». وتيار ثان يعتبر اتفاق اوسلو، ونتائجه، واقعا قائما. وقد انخرط مؤيدو هذا التيار داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في مؤسسات السلطة الفلسطينية

وتولى بعضهم مناصب مرموقة، وهم يؤيدون خيار الابقاء على المواجهة العسكرية في حدود الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

ولكل من هذه التنظيمات، الرئيسية داخل الاراضي الفلسطينية، قناعاتها السياسية، الا انها جميعاً متفقه على تصديع ركيزتي الاحتلال في الضفة والقطاع، وهما المستوطنون والجيش الاسرائيلي الذي يؤمن الحماية لهم... ولكنها مختلفة ايضاً حول العملية السياسية. فمن هذه التنظيمات، التي اختارت القتال داخل اراضي الـ٦٧، من يعمل على اساس مقولة «السلام خيار استراتيجي» ولا بد في نهاية المطاف من التوصل اليه مع الدولة العبرية ولكن بشروط الفلسطينيين وليس بشروط الإسرائيليين. واقتصار العمليات على أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة هو رسالة موجهة الى الرأي العام العالمي تعني ان الفلسطينيين ما زالوا متمسكين بخيار السلام رغم ممارسات إسرائيل الدموية. وهؤلاء يفضلون ان يطلقوا على أنفسهم وصف «الواقعيين». المنادين بعدم شن عمليات داخل اراضي الـ٤٨ لأسباب عدة منها، عدم تعريض اكثر من مليون فلسطيني ما زالوا يعيشون داخل إسرائيل، وهم تعرضوا الى الخطر، وما زالوا يتعرضون الى ملاحقات ومضايقات وأعمال عنصرية من قبل الإسرائيليين. الاتجاه الثاني الذي تقوده حركتا حماس والجهاد الإسلامي، استقرت نظرية صراعهما مع الدولة العبرية على عدم توفير الأمن والامان للإسرائيليين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. والنجاح في هذا الهدف يعني مشاهدة موجة هجرات كبيرة لليهود من ارض فلسطين، ستكون مقدمة لانهيار اسرائيل.

ومن دون الدخول في تفاصيل هذه الذرائع، التي تتحصن خلفها التنظيمات الفلسطينية الابرز لممارسة المقاومة ضد الاحتلال، وما اذا كانت صائبة ام لا، فالمتابعة لعام من الانتفاضة والمقاومة تبيّن، دون ادنى شك ان حاصل جمع نتائج العمليات العسكرية للتنظيمات مجتمعة، جاء مطابقاً لهدف كل تنظيم من هذه التنظيمات، على حدة، ومع ما يعول عليه الفلسطينيون، بشكل عام، من اهداف يسعون الى تحقيقها، سواء تلك التي يتضمنها شعار الاستقلال، او شعار دحر الاحتلال الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، او ما يعول عليه الساعون الى تقويض امن الاسرائيليين واستقرارهم في اراضي العام ١٩٤٨.

نتائج استهداف المستوطنات

من الصعب التوصل الى رقم دقيق للعمليات العسكرية التي نفذتها حركة فتح ضد المستوطنات والمستوطنين داخل اراضي الضفة والقطاع. وحتى الارقام التقديرية لن تكون نافعة في هذا المجال. وبما ان المواجهة مع اسرائيل لا تحسب بعدد العمليات، او حتى بعدد الشهداء من الفلسطينيين، والقتلى من الاسرائيليين، بل تحسب بالنتائج، فان أهم نتائج استهداف المستوطنات، ان لم يكن اولها، ظهرت في صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية التي كشفت عن اول مستوطنة هجرها سكانها جميعاً وأصبحت خالية تماماً، وهي مستوطنة «سانور»، الواقعة على مقربة من قرية سيلة الظهر في قضاء جنين.

«وأشارت الصحيفة في تقرير نشرته في ملحقها الى أن المستوطنة التي اقيمت في عام ١٩٨٤، وحوّلها شارون، وزير الاسكان في ذلك الحين، الى «قرية فنانين» سكنتها ٢٨ عائلة، وأصبحت خالية من السكان تماماً، بعد ان هجرتها العائلات الاخيرة المتبقية في اعقاب مقتل ثلاثة مستوطنين من مستوطنة «حومش» القريبة منها. وقال ١٥ طالباً من طلاب المدرسة الدينية، وجاؤوا الى المستوطنة الخالية، في محاولة لاعادة استيطانها تحت حراسة قوة من الجيش الاسرائيلي، لمراسل «يديعوت احرونوت» انهم لا يعتزمون البقاء طويلاً، وانهم يحاولون ايجاد مستوطنين . للسكن في المستوطنة، ولكن من دون جدوى». (٣)

مضمون الخبر لا يكمن في عدد المستوطنين في المستوطنة المهجورة، بل في الدلالات، وهي كثيرة منها ان اخلاء المستوطنة قد يشكل سابقة، وان مستوطنين آخرين في مستوطنات اخرى حذوا ربما حذو هؤلاء المستوطنين ويبلغون حداً من اليأس وعدم الامان يدفعهم الى الرحيل عن مستوطناتهم.

ومن بين الدلالات أن مسلحي فتح، والتنظيمات الاخرى، التي شاركت في استهداف المستوطنات، بعد ثلاثة اشهر تقريباً من اندلاع الانتفاضة، حققوا في هذا المجال هدفاً مزدوجاً: تمثل في افهام المستوطنين بانه سيكون من المتعذّر، بل من

المستحيل، ان يستمرو في عيش آمن في مستوطناتهم. وتخريب خطط شارون في توسيع المستوطنات القائمة، او بناء مستوطنات جديدة، على ضوء ما قاله طلاب المدارس الدينية الذين رفضوا البقاء في المستوطنة المهجورة. حيث يطلق شارون على توسيع المستوطنات «النمو الطبيعي».

اضافة الى ذلك طرحت الهجمات العسكرية على المستوطنات تساؤلات حول مصير العلاقة المتوترة بين المستوطنين والجيش الاسرائيلي، بعدما وجه المستوطنون اتهامات قاسية الى جيش الاحتلال ووصفوه بالعاجز عن حمايتهم وتوفير الامن لهم. وقد ظهر هذا التنافر بين الجانبين في الاسابيع الاولى للانتفاضة، عندما تمكن الفلسطينيون من طرد المستوطنين من قبر يوسف وقبر راحيل في الخليل. «من هنا ايضاً جاء هجوم المستوطنين الارعن والمنفلت على جنود جيش الدفاع الاسرائيلي، الذين يسيطرون بدرجة جيدة جداً على الزناد، وادعوا ضدهم انهم لا يقتلون». [٤] وقبر يوسف كان اول موقع يتم «تحريره» على ايدي رجال الانتفاضة الفلسطينية، ما دفع بالمستوطنين الى طرح شعار، بات يتردد كثيراً في اسرائيل وهو «دعوا الجيش ينتصر»، وهي دعوة الى اطلاق يد الجيش الاسرائيلي لشن عمليات مدمرة ضد الفلسطينيين.

وفي السياق نفسه اتهمت صحيفة «يديعوت احرنوت». [٥] المستوطنين، الغاضبين من الجيش، بجر اسرائيل نحو حرب شاملة. وقالت «ان المستوطنين الذين يدعون يومياً بان الجيش ضعيف وعاجز هم اولئك الذين يدفعون الى حرب يأجوج ومأجوج».

لم يخف المسؤولون الإسرائيليون ووسائل الإعلام في الدولة العبرية ما يمكن ان تسبب المستوطنات من تصعيد للمواجهة مع الفلسطينيين، وما يمكن ان تثيره من خلافات داخل اسرائيل نفسها. فقد وجه «داعية السلام» اوري افندي رسالة الى المستوطنين نشرتها صحيفة معاريف. [٦] ذكر فيها: «المستوطن العزيز، لن ابلل لك عقلك بهراء من نوع «حوار» و «مصالحة» وباقي العبارات المحبوبة على ضعفاء العقل. انت تفكر انني ورفاقي الصامتين نتآمر عليك لاقتلاعك من بيتك لتسلمه الى الفلسطينيين. انا اعتقد انك ورفاقك الصامتين تتآمرون من اجل فرض ارادتكم على

الدولة لتجروها الى حرب ابدية من شأنها ان تحل الخراب والدمار».

ومع ان الجدل قديم وطويل في الدولة العبرية حول المستوطنات، سواء في المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين أو في المواجهة العسكرية، فان حدة الجدل وصلت، الى درجة احداث انقسام في صفوف الاسرائيليين لم تبلغ من قبل المستوى الذي بلغته في العام الاول من الانتفاضة. وكان من الصعب على حكومة شارون تجاهل ما يحل بالمستوطنين، او التغاضي عن عملية فرار من المستوطنات.

وكالة انباء الامارات (وام) ذكرت في برقية لها من واشنطن النبأ التالي: «فر سبعون مهاجراً يهودياً كوبياً، من الذين هاجروا الى اسرائيل قبل عدة سنوات، الى الولايات المتحدة الاميركية ومعظمهم يقيم في مدينة ميامي وولاية فلوريدا حيث توجد جالية كوبية كبيرة. وأوضحت مصادر في هيئة الهجرة الاميركية ان سلطات الهجرة الاميركية منحتهم حق اللجوء على اساس انهم كوبيون هاربون من نظام الرئيس فيدل كاسترو. وأضافت بان اسرائيل لم تعلم بتركهم البلاد الا بعد ان اكتشفت ان ١٥ منزلاً من اصل ٢٦ كانت الحكومة الاسرائيلية قد منحتها للمهاجرين الكوبيين غير مأهولة. وصرح احد هؤلاء المهاجرين لصحيفة «يديعوت احرونوت» العبرية ان السبب الحقيقي الذي ادى الى فرارهم من اسرائيل هو الوضع الامني السائد في البلاد».

وقالت وكالة أنباء الإمارات «ان اسرائيل كانت اثارت ضجة اعلامية كبيرة عندما استطاعت الوكالة اليهودية تهريب ١٢٠ يهودياً كوبياً ونقلهم الى اسرائيل، وقامت الحكومة بتأمين المنازل والعمل لهم». (٧)

وبعد مرور حوالي العام على انتفاضة الاقصى كانت الهجرة المعاكسة للمستوطنين تشق طريقها في اوساط اليهود، في اطار عمليات فوضوية وغير منظمة وخلسة، في بعض الاحيان، عن اعين السلطات الاسرائيلية.

وفي مقال جريء، نُشر في صحيفة «معاريف». (٨) لتوقيت نشره معان كبيرة، قال كاتب المقال رافي مان ان هناك عشرة اسباب تدفع بالاسرائيليين الى وقف عمليات

الاستيطان. وأوردها على النحو الآتي:

١ ـ لا حدود: بسبب المستوطنات لا يمكن لاسرائيل ان تحوّل الخط الاخضر الى خط حدود حقيقي. وهكذا فانها تضطر الى مكافحة العمليات العسكرية من دون حدود شرقية حقيقة. ونجد صعوبة جراء ذلك في منع التسلل نحو مراكز الحدث في اسرائيل.

٢ ـ تآكل الجيش الاسرائيلي: لفرض الدفاع عن المستوطنات والمستوطنين تتآكل قوة الجيش الاسرائيلي، بما فيها افضل وحداته الخاصة، بدل ان تركز هذه وتستعد للمخاطر الحقيقية على وجود الدولة، من سوريا والعراق وايران.

٣ ـ المزيد من التآكل: المستوطنات موزعة بشكل يطرح مصاعب جمة، لدرجة الاستحالة، في وجه الدفاع عن الطرق المؤدية اليها، الا اذا نشر ووزع الجيش الاسرائيلي الى قوات صغيرة، وهكذا يتم المزيد من تآكل القوة.

٤ ـ وأين القلب؟ كل يوم دفاع عن المستوطنات يشعل دماً وتتقلص دوافع الكفاح التي قد نحتاجها ذات يوم للدفاع عن قلب دولة اسرائيل داخل نطاق الخط الاخضر.

٥ ـ احتكاك دائم: المستوطنات هي احتكاك دائم وزائد مع السكان الفلسطينيين. احتكاك يهدد بتحطيم كل آمال المصالحة. فأمام ناظري الفلسطيني المحاصر بالأطواق ليس سوى نوعين من الإسرائيليين: مستوطنون وجنود يحمون المستوطنين. فما العجب إذا كان مستوى الكراهية يرتفع عندهم باستمرار؟

٦ ـ رموز الاحتلال: كل مستوطنة في نظر الفلسطينيين برهان على ان اسرائيل ليست جدية وصادقة في حديثها عن السلام، وانهاء الاحتلال. وما العجب في ان الفلسطينيين لم يسقطوا عن كراسيهم لسماعهم اقتراحات باراك في كامب ديفيد اذ تضمنت هذه اقتراحات للابقاء على معظم المستوطنات خلف الخط الاخضر؟

٧ ـ في نظر العالم: الأمم المتحدة قد تكون قفراً، ولكن المستوطنات ليست في نظر اغلب العالم الغربي سوى رمز لاستمرار الاحتلال وعقبة في وجه السلام، بل وخرق

للمواثيق الدولية في موضوع الأراضي المحتلة.

٨ ـ الكثير من المال: في المستوطنات التي يقتنع قسم كبير من الجمهور باننا سنضطر الى اخلائها في يوم من الايام، يستثمر الكثير من المال يمكن استخدامه لعمل العجائب في دولة اسرائيل.

٩ـ الطريق الى متسادا: قسم من المستوطنات تحوّل الى معاقل للتزمّت الديني والقومي: والتزمّت لا يمكن ان يقودنا الا الى متسادا.

١٠ ـ خطيئة الغرور: المستوطنات هي رمز العجرفة لقسم منا. وهي تعكس الاستخفاف التام بالفلسطينيين والعالم العربي والقانون الدولي والتعايش. نحن والجميع بعدنا صفر. هل ثمة خطايا يدفع الناس لقاءها اثماناً اكبر من خطيئة الغرور؟؟؟

اذا كان كاتب هذا المقال دقيقاً ومصيباً ومحقاً، فان امر وصوله الى «اكتشاف» هذه الاسباب العشرة يعود الى الانتفاضة الفلسطينية. فما كان من الممكن ان يظهر هذا «الوعي» ـ المتأخر جداً ـ عند الاسرائيليين لولا وجود حقيقة، لمسوها باليد ورأوها بالعين المجردة، وهي ان غضب الفلسطينيين منصب، في هذه المرحلة، على المستوطنات والمستوطنين. لذلك كان من الطبيعي ان تظهر، فجأة، حمية التخلص من المستوطنات، وبعد مرور اقل من عام على «الانفجار» الذي حذر منه المجلس التشريعي الفلسطيني، بعدما سمع ان شارون سيقوم بزيارة المسجد الأقصى.

هاجس انتقال نمط حزب الله
الى الأراضي الفلسطينية

بينما كانت الأنظار تتجه الى «حرب المستوطنات» لفتت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الأنظار الى ما يمكن وصفه بـ «عملية عبور محدودة» الى مواقع جيش الاحتلال الإسرائيلي الأكثر تحصيناً في منطقة غزة، أحدثت مفاجأة في الأوساط الفلسطينية، وحيرة وذهول في الوسط العسكري الإسرائيلي.

ورغم أن هذه الجبهة مقلة بعملياتها العسكرية بسبب تبنيها- حتى وقت قريب- نظرية استمرار المقاومة ب «أشكال سلمية» استطاعت أن تقتحم قاعدة إسرائيلية في عملية شكلت تحولاً في عمل الانتفاضة المسلح، ونقلة نوعية في طرق مواجهته، عندما تمكن شابان ينتميان الى «كتائب المقاومة الوطنية» التابعة للجبهة، من اختراق تحصينات عسكرية، غاية في التعقيد، ووصلا فجر السبت ٢٥ اغسطس ٢٠٠١ الى معسكر قرب مستوطنة «غوش قطيف» في قطاع غزة، وهاجما بالأسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية، الجنود في المعسكر ما أدي الى قتل ثلاثة جنود، بينهم ضابط كبير، بالإضافة الى جرح سبعة.

لم يستطع قادة الجيش الإسرائيلي هضم العملية المباغتة. فقد قامت على أساس تخطيط دقيق أولاً، وثانياً انها الأولى التي يستهدف فيها فلسطينيون قاعدة عسكرية لجيش الاحتلال الإسرائيلي، وثالثاً، خروجها عن نطاق العمليات التي يألفها الجيش الإسرائيلي ويحتاط لها، ورابعاً، انها ذكرت الإسرائيليين بـ «المستنقع اللبناني».

وللتدليل على خطورة العملية، قال الناطق باسم الحكومة الاسرائيلية «أفي بازنر» «أن الهجوم خطير لان المهاجمين تسللا الى قاعدة»، فيما اعتبر وزير النقل أفراييم سنية ان «الحدث خطر» كون الهجوم يدل على «اسلوب عمل حزب الله في لبنان». وأضاف أن «السؤال المطروح هو ليس معرفة كيف سنرد عسكرياً على هذه العملية، بل كيف سنرد ذهنياً» مشيراً الى الضغط الذي مارسه الرأي العام الاسرائيلي للمطالبة

بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان حين كانت تواجه عمليات مقاتلي حزب الله.(٩)

هاجس انتقال «نمط حزب الله» الى الاراضي الفلسطينية لاحق الاسرائيليين منذ الاسابيع الاولى لاندلاع الانتفاضة. فالإنتصار الذي حققه الحزب اللبناني شكل احراجاً، او هزيمة محرجة، للجيش الاسرائيلي هي الاولى منذ اكثر من نصف قرن. ولا يبدو ان هذا الجيش قادر على التخلص من الوصمة التي لحقت به في لبنان بسهولة.

الصحافي الإسرائيلي رون بن يشاي اشار الى «هاجس حزب الله»، بعد شهر واحد من اندلاع انتفاضة الأقصى، وكتب في صحيفة «يديعوت احرونوت». (١٠) ان «القتال ينتقل مع الفلسطينيين الى مرحلة جديدة. لقد ادرك الفلسطينيون كما يبدو انهم استنفدوا الطاقة الاعلامية، في التظاهرات الحاشدة، التي يشارك فيها المواطنون والاطفال المصحوبة باطلاق نار من قبل التنظيم (الكاتب يقصد فتح) لذلك فان هذه التظاهرات تقل في الوقت الذي يزيد فيه عدد الهجمات المسلحة. والتنظيم يقلد انماط حزب الله في لبنان، سواء من الناحية الميدانية او من الناحية السياسية».

وجاءت عملية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لتعيد الى اذهان الاسرائيليين الحال الذي كان سائداً في لبنان اثناء مقاومة حزب الله، سواء لجهة التخطيط المحكم والدقيق، او لجهة القدرة على اختراق مواقع محصنة، او لناحية الجرأة في الهجوم.

وقد شكلت اسرائيل ثلاث لجان تحقيق في عملية الجبهة الديمقراطية، يدور التحقيق فيها حول نقاط لخصها زئيف شيف في صحيفة هآرتس بالآتية:

أولاً: كيف افلح الفلسطينيون في اجتياز السياج الإلكتروني الذي يحيط بمستوطنات «غوش قطيف». وتدل التحقيقات على أن الذين اجتازوا السياج كانوا ثلاثة. وقد دخل فلسطينيان الموقع من بوابته الرئيسية وليس عبر سياج يحيط بالموقع؟

ثانياً: ما الذي جرى قرب بوابة الموقع في بداية العملية. وكيف تمكن الفلسطينيان من التخندق داخل الموقع ؟

ثالثاً: ماذا جرى في المعركة الأولى داخل الموقع بعد ان آفاق الجنود من نومهم ؟

رابعاً: ماذا جرى في المرحلة التي وصلت فيها قوة الاسناد التي قادها نائب قائد كتيبة «شاكيد» والذي لقي مصرعه. وهل أصيب أحد من الجنود بنيران صديقة.؟(١١)

التحقيقات التي بدأها الجيش الإسرائيلي حول هذه العملية انتهت في ٥ سبتمبر ٢٠٠١، وخلصت الى بيان من قيادة الجيش أقال فيه ثلاثة ضباط من مناصبهم.

وجاء في البيان «ان هذه الاجراءات تندرج في اطار نتائج التحقيق الذي يجريه الجنرال اسرائيل زئيف قائد القوات الاسرائيلية في قطاع غزة في العملية التي سترفع الى الجنرال دو رون الموغ قائد المنطقة العسكرية الجنوبية».

اما الضباط الثلاثة الذين سيقالون من مناصبهم فهم قائد الوحدة ومعاونه اضافة الى ضابط آخر. كما يفترض ابعاد عريف وخمسة جنود من القوات المقاتلة في هذه الوحدة. (١٢)

ربما، لصعوبة عمليات الاقتحام المباشر، على غرار الهجوم على القاعدة العسكرية، لم يظهر للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عمليات مماثلة، وان كان رجال جناحها العسكري شنوا هجمات على دوريات جيش الاحتلال الإسرائيلي، بأعداد ضئيلة، ومن دون تحقيق نجاحات لافتة.

وهذا، تقريباً، ما حدث للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الخاضعة لتأثير تيارين، لديهما وجهات نظر متباينة من مسألة «تركيز الجهود على العمل المسلح في مواجهة اسرائيل».

وإذا كان من المتعذر تحديد المرحلة التي بدأت فيها هذه الجبهة النشاط العسكري، إلا أن عمليات شنت بمدافع هاون، قبيل استشهاد أمين عام الجبهة أبو علي مصطفى، على المستوطنات تبنتها الجبهة، إضافة الى عمليات تفجير ضخمة

لسيارات مفخخة بالقدس الغربية لم تحدث إصابات بين الإسرائيليين، الا ان حالات الرعب التي خلفتها، لضخامة التفجيرات، كان لها تأثيرات كبيرة على الإسرائيليين يتعذر قياسها، ونتائجها تضاف الى عمليات مشابهة، اكثر دقة وبراعة، نفذتها حركتا الجهاد الإسلامي وحماس.

فهاتان الحركتان برعتا في عمليات استشهادية، وتفجير سيارات مفخخة، داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، تركت آثارها على مسار الانتفاضة طيلة العام الأول، رغم ما أثارته من جدل في أوساط الرأي العام الفلسطيني، والإقليمي والدولي. وخطورة، أو أهمية، «حرب الاستشهاديين» انها تجمع حروبا عدة في حرب واحدة. فهي قد تندرج في قائمة «حرب الاستنزاف»، «الحرب النفسية» درجتا أيضاً في خانة «حرب الردع»، وفوق كل ذلك تصنّف «كحرب ارهاق».

وما يؤخذ على «حرب الاستشهاديين»، بالنسبة لاؤلئك الذين يتحفظون، أو يعترضون عليها، انها «تعرّض حياة المدنيين للخطر». لكن باحثاً فرنسياً وضع هذه الحرب في إطار لا يخلو أيضا من أسباب لإثارة جدل جديد، حول رؤيته لـ «حرب الاستشهاديين».

ويصف الباحث الفرنسي فرنسوا لوجران، المتخصص في الشؤون الفلسطينية، العمليات الاستشهادية الفلسطينية بانها عمل سياسي، وليست عملاً تخريبياً، لانها رد فعل لرجل وجد نفسه غير قادر على التوصل لشيء على الرغم من لجوئه الى الوسائل التقليدية السلمية.

وقال لوجران في تحقيق نشرته صحيفة «لوموند» الفرنسية (١٣) ، عن الانتفاضة والعمليات الاستشهادية في فلسطين أن تلك العمليات لم تدرج أصلاً ضمن الإطار التقليدي لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل التحرير، إلا في منتصف التسعينيات، وذلك كرد فعل على قيام المستوطن اليهودي المتطرف باروخ غولد شتاين في ١٩٩٤ بارتكاب مجزرة أسفرت عن مصرع ٢٩ فلسطينياً وهم يؤدون الصلاة في الخليل.

وأضاف الباحث الفرنسي أن العمليات الاستشهادية التالية، التي وقعت بين فبراير ومارس ١٩٩٦ جاءت أيضاً انتقاماً لمقتل المهندس يحي عياش خبير المتفجرات في حركة حماس. مشيراً الى أن العمليات الاستشهادية احتلت في واقع الأمر طليعة الكفاح التحريري الفلسطيني عقب اغتيال الطفل محمد الدرة بوابل من رصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي وهو بين أحضان والده.

ونفى لوجران أن يكون منفذ العملية، أو «الكاميكاز» إنساناً محبطاً، ولكنه رجل سلك جميع الطرق لاسترجاع حقوقه دون جدوى، ولذلك فان إطلاق كلمة «انتحاري» أو «كاميكاز» على هذا الشخص قد تكون في غير محلها وخادعة.

وركز تحقيق «لوموند» على اختلال ميزان القوى بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وأشارت الصحيفة الى أن الفلسطينيين معرضون للغارات الجوية والقصف المدفعي ولا يجدون لهم حيلة الا في العمليات التي يقوم بها شبابهم الفدائي». (١٤)

هذا الاستشهاد الطويل، بالباحث الفرنسي، ضروري لتبيان ان العمليات الاستشهادية، تكاد تكون حتمية ولا يمكن تجنبها في مواجهة مع دولة مثل إسرائيل فائقة التسلح والقوة، والمكر والخداع. والعمليات الاستشهادية، من هذا المنطلق، شكل من أشكال القتال المشروع رغم احتماء المعترضين خلف مقولة «تعريض المدنيين للخطر».

هناك أمر آخر، وهو ان العمليات الاستشهادية، في العام الأول لانتفاضة الأقصى، رفعت وتيرة المواجهة الى أقصاها مع الدولة العبرية، التي قالت إنها قد تؤدي الى حرب إقليمية، وفي أقل الاحتمالات ستؤدي الهجمات الاستشهادية الى اجتياح إسرائيلي لأراضي الضفة والقطاع لتقويض سلطة عرفات ، هذا ما كان يقوله الإسرائيليون بعد كل عملية استشهادية داخل «الخط الأخضر».

دور العمليات الاستشهادية
في تحديد مسار الانتفاضة

ومن دون التقليل من أهمية وجرأة وتأثير العمليات العسكرية الأخرى، التي نفذتها التنظيمات الفلسطينية، فان العمليات الاستشهادية، بين فعل ورد فعل، هي التي حددت المسارات السياسية والعسكرية والأمنية، للمواجهة في العام الأول من الانتفاضة. وهذا ما يفرض لفت الأنظار الى هذه العمليات، التي ستكون، من بين عوامل أخرى، حاسمة في المواجهة مع الدولة العبرية في العام المقبل... والأعوام التي ستليه. لان الظن الغالب أن تنظيمات فلسطينية أخرى ستحذو حذو حماس والجهاد الإسلامي مع تصاعد واشتداد العمليات العدوانية للجيش الإسرائيلي.

ومنذ انطلاق الانتفاضة تم تسجيل العمليات التالية في الحرب مع الدولة العبرية:

- عام ٢٠٠٠

ـ ٢ أكتوبر: مقتل اثنين من الإسرائيليين في انفجار سيارة مفخخة اوقع أيضا عشرة جرحى في القدس الغربية.

ـ ٢٠ أكتوبر: مقتل اثنين من المستوطنين اليهود في هجوم على حافلة اسرائيلية في جنوب قطاع غزة وإصابة تسعة إسرائيليين بجروح.

ـ ٢٢ أكتوبر: مقتل شخصين وإصابة ٢٥ آخرين بجروح في انفجار سيارة مفخخة في مدينة الخضيرة العربية في شمال إسرائيل.

- عام ٢٠٠١

ـ ٢٨ يناير: مقتل جنديين إسرائيليين في هجوم على دورية للجيش في جنوب قطاع غزة.

ـ ٣١ يناير: مقتل بنيامين زئيف كاهانا ابن مؤسس حركة كاخ العنصرية وزوجته

قرب مستوطنة عوفرا وإصابة أطفالهما الخمسة بجروح (والده الحاخام مئير كاهانا قتل في نيويروك عام ١٩٩٠ بيد عربي).

ـ الاول من فبراير: انفجار سيارة مفخخة في نتانيا، مقتل منفذ العملية وإصابة ١٩ بجروح.

ـ ١٤ فبراير: قتل ثمانية إسرائيليين، بينهم سبعة جنود، وأصيب ٢١ آخرون بجروح اثر هجوم فلسطيني بباص كان يقوده على مجموعة من المدنيين والجنود قرب تل أبيب.

ـ ٤ مارس: تفجير عبوة ناسفة أسفر عن سقوط ثلاثة قتلى بينهم منفذ الهجوم و٤٥ جريحاً في نتانيا شمال تل ابيب.

ـ ٢٨ مارس: قتل إسرائيليان واستشهادي فلسطيني فيما أصيب أربعة إسرائيليين آخرين بجروح في عملية استشهادية بالقرب من نيفي يامين شمال شرق تل أبيب.

ـ ١٠ مايو: قتل عاملان رومانيان وأصيب ثالث بجروح في انفجار قنبلة عند الخط الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل.

ـ ١٨ مايو: مقتل ستة أشخاص بينهم الفلسطيني منفذ العملية وجرح اكثر من مئة آخرين في هجوم استشهادي في مركز تجاري في منتجع نتانيا شمال تل ابيب.

ـ ٢٥ مايو: قتيلان هما منفذا العملية في عملية استشهادية نفذت بسيارة مفخخة في الخضيرة شمال تل أبيب، احبط جنود إسرائيليون عملية ثانية بسيارة مفخخة في قطاع غزة.

ـ ١ يونيو: فلسطيني يقوم بتفجير نفسه قرب مرقص في تل أبيب. أدت العملية الى مقتل ١٨ إسرائيلياً وجرح ٧٥ آخرين.

ـ ١٦ يوليو: مقتل جندية وجندي اسرائيلي في عملية استشهادية واصابة ١١ شخصاً بجروح في محطة للباصات في بنيامينا في شمال اسرائيل.

ـ ٩ أغسطس: شاب فلسطيني يفجر نفسه في مطعم زسباروس المزدحم في القدس الغربية ويقتل ١٨ إسرائيلياً ويصيب نحو ٩٠ ، وهذا الانفجار هو الاقوى الذي يقع في القدس منذ اندلاع الانتفاضة.

ـ ١٢ أغسطس: فجر شاب فلسطيني نفسه في حي مكتظ في منطقة حيفا مما أدى الى إصابة ١٥ إسرائيلياً.

عجز أجهزة الأمن الإسرائيلية عن وقف الهجمات:

وفي عملية استشهادية غير مسبوقة، فاجأ مواطن فلسطيني من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، الفلسطينيين والإسرائيليين معاً، عندما فجر نفسه في بلدة نهاريا الساحلية وخلّف ٣ قتلى وأكثر من ٣٥ جريحاً في صفوف الإسرائيليين، معظمهم من العسكريين.

ففي اليوم الـ٣٤٧ للانتفاضة، بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠٠١، اقترب محمد شاكر الحبيشي، وهو فلسطيني من قرية أبوسنان، المحتلة عام ١٩٤٨ والقريبة من نهاريا، من محطة القطارات في البلدة وهي مكتظة بالجنود الإسرائيليين، الذين كانوا متوجهين الى قواعدهم العسكرية بعد إجازة السبت، وفجر نفسه محدثاً تغييراً منافياً لكل ما كان شائعاً، مثل القول إن الفلسطينيين في أراضي الـ٤٨ التزموا موقف تصفه إسرائيل ب «التأييد البارد» لاشقائهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال اقتصار نشاطهم لدعم الانتفاضة على تظاهرات و «احتجاجات سلمية» على عمليات القتل التي يمارسها الجيش الإسرائيلي .

أما لماذا فاجأ الشهيد الحبيشي الفلسطينيين، فذلك يعود الى ان فلسطينيي الـ٤٨ لم ينخرطوا في أي عمل من أعمال المقاومة ضد إسرائيل لدعم الانتفاضة هذا اولاً. ثانياً ان القيادات الفلسطينية نفسها (داخل الـ٤٨) عملت على التخفيف من حماسة واندفاع شبان فلسطينيين أعربوا عن نيّة تصعيد المواجهة في وجه إسرائيل. وثالثاً ان التنظيمات الفلسطينية داخل الضفة والقطاع لم تصل الى درجة من الإعياء في

مواجهة جيش الاحتلال تدفعها الى استخدام ما تطلق عليه «الاحتياطي الاستراتيجي» داخل أراضي الـ٤٨. ورابعاً إدراك فلسطينيي الـ٤٨ أن السلطات الإسرائيلية لن تتسامح او تتهاون في حال قررت الانتفاضة «تصدير» نشاطها المسلح الى داخل الدولة العبرية.

وقع المفاجأة على الاسرائيليين كان اشد واقسى، وبلغ حداً من الذهول اربك اجهزة الامن والاستخبارات داخل اسرائيل. فالحبيشي كان تعرض لملاحقة من قبل الاجهزة الامنية الاسرائيلية قبل عدة اشهر، للاشتباه به «كعنصر خطر» يستعد لتنفيذ عملية «انتحارية». ومع ذلك نجح في الدخول الى هدفه، رغم ان اسمه مدرج على قائمة المطاردين والملاحقين من قبل اجهزة الامن الاسرائيلية.

وشقيق الحبيشي، صلاح، يقضي عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونصف السنة في السجون الاسرائيلية بعد «ادانته» بتهمة «التعامل» مع حزب الله اللبناني. كل ذلك يكشف عجز الاجهزة الامنية في الدولة العبرية عن متابعة ما يجري في «الوسط العربي» داخل اسرائيل.

ومن خلال سرد الوقائع التالية يمكن تصوّر الى اي حد قد ترهق «مفاجأة الحبيشي» نظرية الامن الاسرائيلية:

- قبل اكثر من أسبوع على العملية الاستشهادية في نهاريا أعلنت المخابرات الإسرائيلية عن ضبط خلية من صفوف الفلسطينيين الـ ٤٨ تابعة لحركة فتح في بلدة دير حنا في منطقة البطوف، بين طبريا وعكا.

وتضم الخلية أربعة شبان، قالت إسرائيل انهم ذكروا خلال التحقيق معهم انهم انضموا الى حركة فتح بمبادرتهم الشخصية، وقالوا، كما ذكر ناطق بلسان الشرطة، انهم سافروا الى جنين قبل عدة اشهر والتقوا اثنين من قيادة الحركة عرضا عليهما القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل. وقالوا انهم تلقوا التدريبات المناسبة لذلك، وحصلوا على عبوات ناسفة لتفجيرها في مناطق إسرائيلية. (١٥)

كما ذكرت صحيفة «معاريف» (١٦) أن «ثمة قلقاً بالغاً في جهاز الأمن في أعقاب معلومات عن محاولات منظمات إرهابية فلسطينية تجنيد عرب إسرائيليين، من منطقة الشمال، لتنفيذ عمليات داخل إسرائيل، من ضمنها محاولات منظمة الجهاد الإسلامي تجنيد عرب إسرائيليين لتنفيذ عمليات انتحارية في أنحاء البلاد (...) وإذا كانت جهود المنظمات الإرهابية في الماضي تقتصر على تجنيد مساعدين كخلايا في المناطق، فان المنظمات تركز الآن، حسب أوساط كبيرة في شرطة اللواء الشمالي والشاباك، على تجنيد مخربين لتنفيذ عمليات، ومن ضمن ذلك تجنيد مخربين وسط عرب إسرائيل».

- قبل يومين من تنفيذ العملية الاستشهادية في نهاريا قالت صحيفة هآرتس (١٧) «ان الشرطة الاسرائيلية باشرت استعداداتها لمواجهة احتمالات تجدد التظاهرات والمواجهات في الوسط العربي، حيث توقعت قيادة الشرطة اندلاع اضطرابات لسببين: الاول حلول الذكرى السنوية الاولى للانتفاضة والتي تتزامن مع ذكرى مقتل ١٣ عربياً برصاص الشرطة الاسرائيلية اثناء تظاهرات التضامن واستعداد السلطات لافتتاح مرحلة جديدة من طريق «عابر اسرائيل» قرب بلدتي الطيرة والطيبة في المثلث والذي سوف يقود الى مصادرة آلاف الدونمات من املاك المواطنين العرب».

هذه الوقائع تثبت عجز الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عن منع هجمات داخل الدولة العبرية، رغم معرفتها المسبقة بأن تحضيرات تعد لهجمات. بل أن هذه الأجهزة تمكنت من التوصل الى جمع معلومات عن مرحلة الإعداد والتحضير، إلا أنها وقت التنفيذ عجزت عن ضبط المنفذين، ومنع وقوع التفجير.

وهجوم نهاريا، مثل كثير من العمليات الاستشهادية داخل الدولة العبرية، عمّق شكوك الإسرائيليين بنظرية الأمن التي اعتمدها ارييل شارون. وكانت جهود اختراق هذه النظرية تصاعدياً وبعدما بينت عملية الشهيد الحبيشي أن الإستشهاديين قادرون على الوصول الى أهدافهم، رغم بعض الاخفاقات، إذ تمكنت الأجهزة الإسرائيلية من إحباط خطط مشابهة قبل التنفيذ.

ويمكن القول إن هجوم التاسع من سبتمبر، شكل، على نحو صريح، تحوّلاً في عمل الانتفاضة في تزامن مع انتهاء العام الاول لاندلاعها، حتى بدا وكأن «الخط الاخضر» الذي يفصل فلسطينيي الضفة والقطاع عن فلسطينيي الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ قد زال على نحو اثار المزيد من مخاوف الاجهزة الامنية الاسرائيلية من ان ينخرط من تطلق عليهم اسم «عرب اسرائيل» بالانتفاضة المسلحة. ومن شأن رد فعل اسرائيلي متشدد، ودام، ضد الفلسطينيين داخل الدولة العبرية ان يفاقم التوتر القائم اصلاً بين الجانبين منذ ان قتلت القوات الاسرائيلية ١٢ فلسطنياً كانوا يتظاهرون تأييداً للانتفاضة في اكتوبر ٢٠٠٠ . خصوصاً مع بروز مواقف لمسؤولين اسرائيليين تحرّض على «خيارات دموية» ضد الفلسطينيين داخل اسرائيل.

صحيفة «معاريف» [١٨] قالت «ان المشكلة لا تكمن فقط فيما حدث، وإنما كذلك في ما سيحدث، مع تزايد المشاركة في صفوف عرب إسرائيل في الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل». ونقلت عن ضابط إسرائيلي قوله ان عملية نهاريا «ينبغي أن تضيء مصابيح الإنذار لدينا لمواجهة خط جديد اكثر تعقيداً من الصراع ضد الإرهاب الفلسطيني الاعتيادي».

وكان مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى قد وضع خطة للتطهير العرقي والديمغرافي من خلال «تبادل للسكان» ينقل بموجبه مواطنون فلسطينيون في إسرائيل الى مناطق السلطة الفلسطينية، مقابل نقل مستوطنين يهود من مستوطنات معزولة الى داخل حدود الدولة العبرية.

ويقترح وزير البنى التحتية افيغدور ليبرمان، في اطار تسوية سياسية، تنفيذ تبادل سكاني ونقل جزء من عرب إسرائيل الى مناطق السلطة الفلسطينية، مقابل نقل سكان مستوطنة من مستوطنات معزولة يتم إزالتها وينقلون الى داخل إسرائيل. وكذلك يعتزم ليبرمان مطالبة كل عربي إسرائيلي الإدلاء خطياً بقسم الولاء لدولة إسرائيل بما في ذلك التجنيد في الجيش. ومن لا يوافق على التصريح سيرحل فوراً الى داخل السلطة الفلسطينية. [١٩]

الدافع وراء «خطة ليبرمان» هو العودة مرة اخرى الى خطة الفصل الاحادي الذي يعمل شارون على اقرارها من خلال اجراءات عملية، مثل حفر الخنادق ووضع الاسلاك الشائكة لفصل مدينة القدس عن باقي اراضي الضفة الغربية.

على كل حال فإن اكثر من رئيس وزراء سابق في إسرائيل تداول خطة الفصل. فبنيامين نتانياهو لوّح بها وخلفه ايهود باراك هدد الرئيس عرفات بتنفيذها بعدما فشلت مفاوضات كامب ديفيد الثانية، ورئيس الوزراء الحالي طلب من الأجهزة العسكرية والأمنية الاستعداد لوضعها موضع التنفيذ مجرّد ان ترى الدولة العبرية أن الظروف باتت مهيأة بالكامل، لهذه الخطة.

الإنتفاضة وعرب ١٩٤٨

صحيح انه لم يكن ينقص فلسطينيي الأراضي المحتلة عام ٤٨ عملية مثل عملية الحبيشي الاستشهادية كي يتعرضوا الى مزيد من الممارسات العنصرية الإسرائيلية ضدهم، الا أن العملية المذكورة قد تكون ساعدت على حسم خيار «الفصل» بالنسبة للمسؤولين الإسرائيليين. لكن تطبيقه سيخلف آثاراً خطرة من ضمنها وضع نهاية لاتفاق أوسلو، وما يمكن أن تتولد على هذه النهاية من تداعيات وآثار على عملية التسوية برمتها.

وأيضاً، لم يكن ينقص الإسرائيليين خروج «عربي إسرائيلي» بحزام ناسف الى تجمع للجنود الإسرائيليين كي يعيدوا تعويم فكرة الفصل الأحادي. فالإسرائيليون وصلوا الى قناعة تامة بأن «أسرلة» فلسطينيي الـ٤٨، أو دمجهم في المجتمع الإسرائيلي بات أمراً مستحيلاً... وها هم الآن يستعدون لتغيير «قواعد اللعبة» ويتحولون من الاحتجاج بالتظاهرات ، والتعبير عن الغضب أثناء تشييع الشهداء، الى القيام بأعمال استشهادية: إذاً لماذا لا يعودون بالعمل بخطة الفصل؟ والمقصود هنا بخطة الفصل التطهير العرقي. والسؤال يستدرج سؤالاً آخر: ولكن هل تستطيع إسرائيل أن تقيم «حدوداً مع أراضي الفلسطينيين قابلة للحماية من الناحية الأمنية؟

على كل فان انصار هذا التوجه داخل الدولة العبرية يقولون انه مجرد خيار واحد من خيارات عدة متداولة في اسرائيل للقضاء على الانتفاضة و «التخلص» من الفلسطينيين داخل «الخط الاخضر»، الذين يعانون من تمييز لا يكتفي الاسرائيليون بالمجاهرة بممارسته عليهم، بل بالتحريض على اجتثاث هذا «السرطان» الذي اسمه «عرب اسرائيل».

ففي مقال ليوسي دهان، نشرته صحيفة «يديعوت احرونوت» [٢٠] جاء فيه: «من الصعب وصف العلاقة بين الحصان (عرب اسرائيل) وراكبه (الاسرائيليون) بأنها علاقة تعايش. واللامساواة والعنصرية المتواصلتان لا تنتجان انسجة حساسة. كما

في بعض العناوين الفرعية لمقالة بن كسفيت في صحيفة «معاريف» عن فلسطينيي ٤٨ عنوان «سرطان». التعايش مع السرطان هو ليس العلاقة الموصى بها لصحة الجسم او الامة. «الطابور الخامس»، «خطر امني»، هذه اوصاف معروفة وتقليدية في الحوار السياسي الامني حول الفلسطينيين داخل الخط الاخضر».

ويضيف الكاتب: «ان التعايش المنطقي بين مجموعة الاكثرية ومجموعة الاقلية يتم فقط في شروط المواطنة المتساوية ـ المساواة في الحقوق وتوزيع للموارد واعتراف بالهوية الوطنية وثقافة مجموعة الاقلية.

ليس هناك شرط واحد من هذه الشروط قائم في حالة فلسطينيي ٤٨. وفي الدولة اليهودية والديمقراطية فان مبدأ توزيع الموارد ومواقع القوة هو: «اولاً اليهود»، اما الاقليات العربية فهي لا تحصل الا على الفتات».

من هنا يأتي السؤال التالي: هل وجد الفلسطينيون الذين يعيشون داخل الدولة العبرية ان المشاركة بالانتفاضة حلاً لهذا الواقع العنصري الذي يعيشون تحت ظله؛ وهل وجدت اسرائيل ان الحرب ضد الفلسطينيي في الضفة الغربية وقطاع غزة هي الفرصة المؤاتية للتخلص من «عرب اسرائيل»؟

فلسطينيو ٤٨ لا يتورطون بالإجابة بـ «نعم»، لاعتبارات عدة عبّر عنها النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي عصام مخول بالقول «إنه في حال تأكد أن منفّذ العملية في نهاريا هو من المواطنين العرب فيجب التأكيد أن هذا خيار مناف لخيار الجماهير العربية الاستراتيجية، وعن حدود وآفاق نضال العرب في الداخل. أن المواطنين العرب في الداخل ينفردون بدور متميّز في معركة الشعب الفلسطيني كجزء من إسهامهم في إنهاء الاحتلال وتحقيق الحل العادل من خلال العمل على تغيير المعادلات وموازين القوى على الساحة الداخلية في إسرائيل. فقد اختارت الجماهير العربية تاريخياً النضال السياسي والشعبي والكفاحي المتواصل، وهي تدافع بهذا المعنى عن شرعية مواطنيها في وطنها وتلعب دورها في حسم التطورات داخل الوطن». (٢١)

كلام النائب مخول قد لا ينطبق على ما يفكر به فلسطينيون آخرون داخل الدولة العبرية، الا ان كلامه يؤخذ في الحسبان عند تقدير المخاطر التي قد يتعرض لها هؤلاء الفلسطينيون في حال «شرّعوا» العمليات الاستشهادية.

والتهرّب من هذا الحرج، أو المأزق، دفع بأحد رجال الدين الفلسطينيين داخل إسرائيل الى عدم الاعتراف بان الحبيشي هو استشهادي. وقال إن فلسطينياً من الضفة والقطاع هو استشهادي، أما الفلسطيني هنا (في إسرائيل) فهو ليس إستشهادياً... انه انتحاري في محاولة للإشارة الى ظرفين مختلفين، وضاغطين، يعيشهما الفلسطينيون هنا وهناك. والعملية النضالية والكفاحية التي تجوز لمواطني السلطة الفلسطينية لا تجوز «لمواطني إسرائيل» من الفلسطينيين.

وقد أظهرت النقاشات التي دارت بين الفلسطينيون داخل إسرائيل إن حركة حماس، التي تبنّت عملية نهاريا، ربما تكون قد استعجلت في استخدام «الاحتياطي الاستراتيجي» داخل «الخط الأخضر»... وعملية الشهيد الحبيشي جاءت قبل الأوان. وربما يكون ذلك ناجم عن نظرة «فلسطينيي الخارج» إلى «فلسطينيي الداخل»: هل يمكن الإعتماد عليهم كقوة «دفاعية» عن الانتفاضة، ضمن الوسائل التي تجيزها العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين داخل الدولة العبرية، أم قوة «هجومية» تطيح بهذه العلاقة وتدفع بها إلى واقع جديد تحكمه علاقة صدامية مسلحة؟

هذان السؤالان قد يكونان من بين ما عنته صحيفة «معاريف» عندما قالت «ان المشكلة لا تكمن فقط فيما حدث (عملية نهاريا)، وانما كذلك فيما سيحدث».[٢٢]

وما سيحدث مرهون بخطط شارون العسكرية للقضاء على الانتفاضة، وبقدرة الفلسطينيين على الحيلولة دون تنفيذ خطته، قبل الانتقال الى مرحلة اخذ زمام المبادرة بأيديهم.

الوسائل والخطط التي استخدمتها اسرائيل لدحر الانتفاضة

لم تظهر فروقات كبيرة بين سياستي ايهود باراك، الذي فقد منصبه كرئيس لحكومة إسرائيل بعد حوالي خمسة اشهر من اندلاع الانتفاضة، وبين سياسة خلفه شارون، في التعامل الأمني والعسكري والسياسي مع «الانفجار» الذي أحدثته زيارة الأخير هذا الى المسجد الأقصى، والفرق، إذا كان هناك من فارق جوهري، هو إن زعيم حزب الليكود الذي هزم زعيم حزب العمل في الانتخابات رفع من سقف مطالبه من السلطة الفلسطينية لإنهاء الانتفاضة، من دون أي وعد بتقديم ثمن سياسي ، بل على العكس من ذلك قلص شارون ما كان عرضه باراك الى الفلسطينيين الى الربع.

في الأسابيع الأولى، التي أعقبت يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، وجّه باراك تهديدات الى عرفات بأنه لن يعتبره شريكاً في عملية التسوية، وسيتعامل معه كخصم، إذا لم يفعل شيئاً من اجل جمع الأسلحة من حركتي حماس والجهاد الإسلامي ومنع رجال الشرطة الفلسطينية من المشاركة في الطلاق النار والحد من نشاطات حركة فتح داخل الانتفاضة. وكل ما كان يريده باراك هو أن يفرض الرئيس الفلسطيني سيطرته على الشارع لوضع حد للانتفاضة، من اجل العودة الى طاولة المفاوضات.

فباراك، الذي كان يعتمد على تدخل الرئيس الأميركي بيل كلينتون، كان يأمل بوقف سريع للانتفاضة لإتاحة الفرصة أمامه، وأمام الرئيس الأميركي، لإبرام «اتفاق سلام تاريخي» مع الفلسطينيين، قبل أن يغادر الرئيس كلينتون البيت الأبيض في نهاية ولايته الثانية.

لقد تفاوت رد فعل رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق على الانتفاضة بين عمليات اجتياح لمناطق في غزة، وبين حصار على المناطق (أ) الخاضعة كلياً لسيطرة السلطة الفلسطينية. وتعزو مصادر فلسطينية واسرائيلية موقف باراك من الانتفاضة، خصوصاً في اسابيعها الاولى، الى وجود ما يصفونه بـ «ثغرة تفسيرية» لدى فريق عمله

ولدى الأجهزة الأمنية في الدولة العبرية أدت الى الاعتقاد بأن اندلاع الانتفاضة تم بقرار من الرئيس الفلسطيني، اتخذه وفق سياسة محسوبة، لتوظيفها في الصراع السياسي الذي كان دائراً مع حكومة باراك في شأن التوصل الى تسوية المرحلة النهائية من اتفاق أوسلو.

وهذا التفسير، أو سوء التفسير، املى على باراك تخفيض سقف مطالبه، التي كان عنوانها الضغط على الفلسطينيين، عسكرياً وسياسياً، للتوصل الى هدوء نسبي، وليس لوقف إطلاق النار، يساعد على اعتماد الوسائل السياسية للعودة مجدداً الى المفاوضات.

فالحسم العسكري لم يدخل في حسابات باراك، على الأقل لم يتحدث عن ذلك على الملأ لان العودة إلى الطاولة والتوصل الى اتفاق كان شديد القرب حسب التفسير الإسرائيلي الذي شاع في الأشهر الخمسة الأولى من الانتفاضة... استنادا أيضاً الى «ثغرة التفسير» التي وقع فيها الإسرائيليون عندما ظنوا أن عرفات هو الذي رتب للانتفاضة ويومياتها، وهو القادر على موقفها.

لكن، في اليوم التالي، بعد إلقاء شارون لخطاب القسم أمام الكنيست، في ٦ مارس ٢٠٠١، تبدل كل شيء. فالبرنامج الذي حمله معه الى الحكم يعتمد على تحقيق «الأمن القومي» والأمني الشخصي للإسرائيليين، وزيادة هجرة اليهود الى إسرائيل، وتعزيز الاستيطان داخل أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي العناوين الثلاثة التي حاولت الانتفاضة إلحاق الضرر بها، لإسقاط «مشروع شارون» وإجباره على الاستقالة، أو السقوط. ومنذ تولى شارون إدارة الدولة العبرية كان شعار إسقاطه الهدف الرئيس للتنظيمات الفلسطينية التي استهدفت المس بـ «الأمن القومي والشخصي للإسرائيليين»، من خلال العمليات الاستشهادية داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وخلق حال من الخوف وعدم الأمان والاستقرار في أوساط المستوطنين لدفعهم الى إخلاء المستوطنات، وتوسيع نطاق المواجهة مع الدولة العبرية، من خلال اختيار «سلة أهداف» تشكل في مجملها سبباً لأحجام مهاجرين جدد الى الدولة العبرية.

إطلاق النار على الأهداف التي جاء بها شارون الى الحكم، كان الرد الذي لجأ إليه الفلسطينيون على خطته لتدمير كل شيء داخل أراضي السلطة الفلسطينية.

فالعمليات الاستشهادية، على سبيل المثال، طاولت مراكز تجارية، ومحطات باصات وقطارات، وأسواق عامة، ومطاعم، ومراكز لهو. ويعتبر الاسرائيليون ان فقدان الأمن في هذه الاماكن يعني فقدان الأمان على امتداد الدولة العبرية. وفي هكذا حال فان الهجرة الى اسرائيل سوف تتراجع، والهجرة المعاكسة ستلحظ زيادة.

واذا كان الارتباك قد بدا على باراك وهو يفتش عن الطريقة الملائمة للجمع بين تعامله مع الانتفاضة بالوسائل العسكرية، وسعيه الى سلام مع عرفات، فان شارون جاء كي يتعامل مع الانتفاضة من مكان آخر، غير الذي انطلق منه سلفه: من تدمير معنويات الفلسطينيين حتى لا تبقى لديهم قدرة لا على اطلاق النار ولا على الجلوس الى الطاولة، ولا على السير في الشوارع من اجل التظاهر والاحتجاج... وهذا الحال هو «الاستسلام» بعينه. تشكلت الحملة التي جرّدها رئيس الوزراء الاسرائيلي على الفلسطينيين من خطة ذات مراحل خمس نفذها على نحو متزامن، وهي:

- تصفية قادة ونشطاء الانتفاضة.

- تدمير مقرات وقيادات التنظيمات الفلسطينية.

- اجتياح واعادة احتلال الاراضي الخاضعة للسلطة الوطنية داخل منطقة (أ) .

- تفكيك السلطة الفلسطينية، تدريجياً، من أجل إحلال قيادة بديلة في مرحلة لاحقة من الصراع .

- إضعاف رئيس السلطة ووضعه أمام خيارين، إما مغادرة الأراضي الفلسطينية... أو الاعتقال ! وهو في طريقه الى تنفيذ برنامجه، التزم شارون ثلاثة مواقف، الأول إبعاد الولايات المتحدة عن التدخل، كي لا تعطي عرفات شعرة تمنعه من السقوط، - كما يقول الإسرائيليون. وعدم السماح للفلسطينيين بتصعيد يصل الى حد دفع منطقة الشرق الأوسط الى حرب إقليمية. أو الى تدخل دولي يسعى خلفه رئيس السلطة

الفلسطينية، ومنع أي مبادرة دولية تأخذ طريقها الى الشرق الأوسط تسمح لعرفات بـ «التقاط أنفاسه» من خلال تدويل المواجهة مع الدولة العبرية.

ـ حظيت خطة التوغل داخل الاراضي الفلسطينية على حيّز في تفكير شارون بقصد اظهار عزمه على تفكيك اوصال اراضي السلطة الفلسطينية، من خلال اظهار تفوّق دباباته وآلياته الساحق على الفلسطينيين. وبناء على هذه الخطة لم يحصر الجيش الاسرائيلي نطاق التدمير على منطقة فلسطينية بعينها، بل قام بسلسلة من العمليات الهجومية بالمدرعات، ظناً منه ان المواطنين الفلسطينيين سيندفعون الى مقاومة اي عمليات تسلل لمقاومي الانتفاضة من مناطقهم خوفاً من عمليات التدمير الانتقامية، او اي عمليات اطلاق نار من تلك المناطق، تستهدف الدوريات والحواجز والمواقع الاسرائيلية.

وضمن تكتيك «الحرب الموضعية الخفية» دمر الجيش الاسرائيلي، في عمليات اقتحام وتجريف متلاحقة، مناطق شاسعة في قطاع غزة، شملت بشكل اساسي المخيمات التي يقطنها فلسطينيون من الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨، مثل مخيم رفح على الحدود الفلسطينية ـ المصرية الذي شرد سكانه بعد سلسلة من عمليات الهدم التي طاولت المخيم. ومخيم خان يونس، في غزة، الذي تعرض هو الآخر لعمليات تدمير وتهجير.

وفي خطوة غير مسبوقة قام الجيش الاسرائيلي باطلاق ثلاثين كلباً ضارياً باتجاه الأراضي الفلسطينية في منطقة خان يونس انقضت على مزارع الدواجن والحقول وعاثت فساداً بها. (٢٣)

وقال اللواء عبد الرزاق المجايدة مدير الامن العام الفلسطيني في قطاع غزة «إن قوات الاحتلال قامت بزج عشرات الجند وناقلات الجند المدرعة والدبابات، مستخدمين كافة انواع الاسلحة والرشاشات الثقيلة، اضافة الى القصف المدفعي، لبيوت المواطنين العزل ومواقع الامن الوطني». (٢٤)

هذا نموذج عن التكتيك الذي استخدمه جيش الاحتلال الإسرائيلي في الإغارة على

أراضى السلطة الفلسطينية، حيث امتدت العمليات من غزة الى مدن وقرى الضفة الغربية، التي شهدت هي الأخرى عمليات اقتحام مشابهة، خصوصاً في مناطق بيت لحم وبيت جالا وأريحا وجنين، التي تعرضت لاجتياح إسرائيلي (١١ سبتمبر ٢٠٠١) هو الأضخم من نوعه منذ اندلاع الانتفاضة، حيث توغلت المدرعات الى قلب المدينة ومخيمها، بعد حصار دام ثلاثة أيام. وأسفر الاجتياح عن استشهاد ١٠ فلسطينيين وجرح اكثر من سبعين.

وقد استغلت اسرائيل انهماك الولايات المتحدة، ودول العالم، بالهجوم الذي تعرضت لها مواقع حيوية في نيويورك وواشنطن، كي تطبق على المدينة، وتدمر مواقع الشرطة وأجهزة الامن ومقر البلدية.

عمليات الاقتحام الاسرائيلية للاراضي الفلسطينية كانت بمثابة المدخل المباشر، والدامي، لاقتراح اسرائيلي، رفضه الفلسطينيون، بتجزئة وقف النار. وهي فكرة طرحها وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز، الذي اقترح على السلطة الفلسطينية، وقف اطلاق النار في «غزة اولاً»، على ان يشمل في مرحلة لاحقة مدناً وقرى الضفة الغربية، كل على حدة، وعلى نحو تدريجي.

ورغم أن الفلسطينيين رفضوا «تحويل الأراضي الفلسطينية الى رقعة شطرنج» على حد وصف وزير الإعلام الفلسطيني ياسر عبد ربه، الا أن فكرة بيريز وجدت مكاناً للتنفيذ في بيت جالا التي اجتاحتها القوات الإسرائيلية (٣٠أغسطس ٢٠٠١) ولم تنسحب منها الا بعد تعهد من قبل رئيس السلطة الفلسطينية بوقف إطلاق النار من البلدة على مستعمرة غيلو المقابلة.

لكن هذه الخطة لم تلق النجاح في مناطق أخرى، الأمر الذي ترك باب الاجتياحات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية مفتوحاً على كل الاحتمالات، والهدف الأكثر جاذبية بالنسبة لشارون هو مدينة القدس، التي اجتاحها ثلاث مرات. مرة عندما فجر الانتفاضة بزيارته الاستفزازية، ومرة ثانية عندما أوعز لمتشددين يهود بانتهاك الحرم القدسي من خلال وضع حجر الأساس لما يسمى بـ «الهيكل الثالث» عند باب

المغاربة، القريب من ساحة الأقصى. ومرة ثالثة بإقدامه على احتلال بيت الشرق.

ففي يوم ٢٩ يوليو تقدمت شاحنة إسرائيلية باتجاه القدس تحمل حجراً يزن خمسة أطنان كانت تعتزم وضعه عند باب المغاربة، الا ان الاستنفار الشعبي الذي أعلنته القوى الوطنية والإسلامية احبط خطة الحركات اليهودية المتطرفة، التي أقامت مراسم «حجر الأساس»، بعيداً عن المسجد الأقصى، وفي وقت قصير لم يتعد دقائق، قبل إزالته تحت تهديدات الفلسطينيين الغاضبين الذين قدموا الى القدس من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ومن الضفة الغربية والقطاع.

وفي خطوة استفزازية اخرى اقدم شارون على اغلاق بيت الشرق في مدينة القدس، في ٩ اغسطس، الامر الذي اثار ردود فعل فلسطينية وعربية ودولية، رأت في هذه الخطوة تهديداً لاتفاق اوسلو.

واختيار شارون للقدس لتكرار محاولات استفزاز الفلسطينيين يعود الى معرفته بانها رمز تطلعاتهم لاعلانها عاصمة لدولتهم، فيما يسعى هو الى جعلها «عاصمة ابدية وموحدة» لاسرائيل.

وفي المحاولات الثلاث كان الفلسطينيون يرمون بكل ثقلهم الى خضم «معركة القدس» التي هي بداية الانتفاضة، وربما ستكون المعركة فيها وحولها بداية انتصارهم.

سياسة الاغتيالات وخطط «التخلص» من عرفات:

أثناء تطبيقه لخطة المائة يوم التي وضعها، عقب توليه رئاسة الحكومة، كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي عن وجود قائمة لديه تشتمل على ٧٥ اسماً لناشطين وقادة في الانتفاضة واستعان لهذا الغرض بأحدث أنواع الأسلحة الأميركية المتطورة، من تلك التي يطلق عليها «الأسلحة الذكية» ومساندة من أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وعملاء مندسين بين الأهالي وأفراد من «المستعربين» العاملين في الضفة والقطاع.

وبعمليات بالغة الدقة، نجحت القوات الاسرائيلية باغتيال اكثر من ٦٥ نشاطاً، في فترة قصيرة نسبياً. استخدم شارون لهذا الغرض طائرات «الاباتشي» اميركية الصنع وهواتف محمولة وسيارات مفخخة وعملاء في عملية كادت تصيب الفلسطينيين بالإحباط وهم يشاهدون «سهولة» النيل من قيادتهم، على الرغم من فشل عمليات اغتيال رئيسية استهدفت قادة بارزين، مثل مسؤولي الأمن الوقائي في غزة والقطاع محمد دحلان وجبريل الرجوب، وأمين سر حركة فتح في الضفة الغربية مروان البرغوتي، ومساعد الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قيس أبو ليلى، وناشطين آخرين من مستويات قيادية اقل.

وانضم المستوطنون الى حملة «سفك دماء قادة الانتفاضة» التي بدأها شارون. «وقال جدعون عزرا نائب وزير الأمن العام الاسرائيلي، للاذاعة الاسرائيلية، إن قوات الامن تعتقد بوجود فرقة اغتيالات يهودية متشددة نفذت هجومين في الضفة الغربية الشهر الماضي». (٢٥)

امام هذا التحدي الذي واجهه قادة الانتفاضة، ورجال السلطة الفلسطينية، «أعلن رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد قريع، أن السلطة الفلسطينية حركة مقاومة، وتتكيّف مع الواقع الجديد، وانه نظراً لأن السلطة الفلسطينية ذراع للمقاومة الفلسطينية فإن بمقدورها العودة للمقاومة السرية ويمكنها العمل بأشكال كثيرة. وأضاف أن القيادة الفلسطينية ستعود للوضع الذي كان قائماً قبل اتفاق اوسلو عام ١٩٩٣، اذا واصلت اسرائيل خططها الرامية لإبادة الفلسطينيين». (٢٦)

«ولم تستبعد مصادر فلسطينية أن تطال الاغتيالات، في المرحلة المقبلة، القادة السياسيين والناطقين الاعلاميين باسم حماس والجهاد الاسلامي، مثل عبد العزيز الرنتيسي والشيخ عبدالله الشامي، خصوصاً بعد اغتيال الشيخين جمال منصور وجمال سليم، وهما من قادة حماس السياسيين.

وتقول المصادر الامنية ان هناك عدداً من الناشطين تضعهم اسرائيل على قائمة الرؤوس المطلوبة لدى كافة اجهزة وعناصر الامن، منهم محمود ابو هنود، عضو

الجناح العسكري لكتائب عز الدين القسام التابعة لحماس وتعتبره اسرائيل مسؤولاً عن عشرات العمليات الاستشهادية. اما المطلوب الثاني فهو محمد الضيف، المسؤول العسكري لكتائب القسام في غزة». [٢٧]

وكانت صحف اسرائيلية قد حذرت، قبل تفاقم موجة الاغتيالات، من «أن مثل هذا الاغتيال يثير موجات وتأثيرات لا يتوقعها احد، والتي يكون ضررها على اسرائيل اخطر من النشاط الخاضع للتصفية الجسدية .(...) ان سياسة الاغتيالات تتبع المفهوم السطحي الدارج في المؤسسة الامنية الاسرائيلية، والتي بموجبها ان «الرأس» هو المقرر الوحيد، واذا تم قطعه فإن المشكلة ستنتهي معه (...) ان اغتيال زعيم الطرف الآخر لا يحل المشاكل بل يفاقمها. لم تقدم سياسة الاغتيال أي فائدة لامن اسرائيل، بل اسفرت عن اضرار بالغة. واسرائيل كدولة قانون تفعل خيراً اذا قضت على سياسة الاغتيالات». [٢٨]

هذا ما حدث بالفعل، اذ ارتفع لهيب الانتفاضة ليطال اماكن عدة داخل الدولة العبرية، بعد اغتيال المسؤولين السياسيين في حركة حماس، جمال منصور وجمال سليم، ومن بعدهما الأمين العام للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى.

فبعد هاتين الجريمتين توافقت التنظيمات الفلسطينية مجتمعة على تصعيد الانتفاضة، وتكثيف العمليات الانتقامية داخل اسرائيل، ونفذت ثلاث عمليات، في يوم واحد، من ضمنها عملية الاستشهادي الحبيشي في نهاريا، اضافة الى عملية استشهادية اخرى في ناتانيا، وهجوم على حافلة اسرائيلية في غور الاردن، اسفرت عن قتل اسرائيليين وجرح ١١٢ آخرين.

ومن بين النتائج التي نجمت عن عمليات الاغتيال، ظهور «تنافس» حاد بين التنظيمات الفلسطينية للاقتصاص من اسرائيل، ومن بين هذه التنظيمات من هدد باستهداف مسؤولين في الدولة العبرية، من بينهم رئيس الوزراء.

واعتبرت اوساط فلسطينية أن اغتيال أبو علي مصطفى كان بمثابة تحذير شامل لكل القيادات الفلسطينية، بمن فيهم الرئيس عرفات، بعدما راجت تكهنات على نطاق

واسع بان الدولة العبرية تسعى الى ابعاده عن الاراضي الفلسطينية، وان كانت الصحف الاسرائيلية قد اشارت الى خطط لاغتياله.

واذا ما صحت هذه التكهنات، فان رئيس الوزراء الاسرائيلي يكون قد بدأ يواجه أصعب خياراته، وهو ليس التخلص من رئيس السلطة الفلسطينية، فقط بل التخلص من اتفاق اوسلو، استناداً الى البرنامج الذي جاء على اساسه، وهو تقويض كل ما انجز من اتفاقات مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

وفي الواقع ان فكرة «غياب عرفات» او تغييبه سابقة على وصول شارون الى الحكم، فهي بدأت مع بداية الانتفاضة تقريباً. وان كان من باب افكار كان الإسرائيليون «يتسلون» بها. ففي «الأسابيع الاولى للمواجهة العسكرية مع الفلسطينيين كان هناك من يتسلى بفكرة العمل على طرد عرفات من الضفة الغربية. فالرجل يكثر من الرحلات الى خارج البلاد، ويكفي ألا يسمح لطائرته، في إحداها، الهبوط في مطار الدهنية وإغلاق معابر الحدود. وقد قال المؤيدون للفكرة إنه فقط بهذه الطريقة تمكن الأردنيون من إنهاء الحرب مع المقاومة في بلادهم، وأنه فقط بعد طرد إسرائيل وسوريا لعرفات عاد الهدوء الى لبنان بعد الحرب الأهلية». (٢٩)

كان من الممكن ان تبقى فكرة غياب رئيس السلطة الفلسطينية في نطاق «التلهي» لولا زحمة الانباء والخطط والوثائق التي نشرت، والتي تتحدث عن ادق الخيارات التي قد تلجأ اليها الدولة العبرية، ومن ضمنها اسقاط السلطة الفلسطينية وابعاد عرفات عن اراضي الضفة والقطاع. وانخرط شارون وكبار المسؤولين الاسرائيليين في تهيئة الرأي العام العالمي لخطوة من هذا القبيل، عبر اطلاق اوصاف وشتائم وتعابير على رئيس السلطة الفلسطينية لم تستخدم من قبل بين مسؤولين في شتى انحاء العالم.

وربما عن قصد، وللتدليل على جدية هذا التوجه لدى إسرائيل، سرب جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) وثيقة مصنفة «سرية جدية»، نشرت صحيفة «معاريف» مقتطفات منها حول «غياب» عرفات، وتذكر الحجج الرئيسية الآتية:

- عرفات قائد خطر قادر على جر المنطقة الى انفجار إقليمي.

- لا يزال عرفات يعتبر العنف والإرهاب من وسائل الكفاح المشروع.

- عرفات يهدر المكسب الاستراتيجي الذي تمثله اتفاقات السلام المبرمة مع مصر والاردن بالنسبة الى اسرائيل.

- عرفات لن يتنازل ابداً عن القدس وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وعلى المدى الطويل الى كل فلسطيني.

- عرفات لا يوحي بالثقة وهو يكذب بشكل مرضي.

وتحلل الوثيقة السرية انعكاسات «اختفاء عرفات عن الساحة» لتنتهي الى أن عرفات «يشكل خطراً شديداً على الدولة، وأضرار اختفائه أقل بكثير من أضرار وجوده».

وعقبت «معاريف» على ما ورد في الوثيقة بالقول «من اجل التخلص من عرفات، على شارون التخلص اولاً من شيمون بيريز، إلا أن شارون لا يريد التخلص من بيريز لأن الاخير يحمل معه مفتاح بقاء حكومة الوحدة. ولذلك فإن شارون يسير خطوة مزدوجة: إرهاق بيريز من جهة وعزل عرفات من جهة ثانية». (٣٠)

هل القصد من تسريب الوثيقة دب الرعب في قلب عرفات، أم أن الأمر يعني اقتراب شارون اكثر من تنفيذ خطته؟ الرئيس المصري حسني مبارك، والرئيس الفرنسي جاك شيراك، تعاملا مع النبأ الذي نشرته الصحيفة الإسرائيلية بجدية، وحذرا من عواقب اي خطوة تبعد الرئيس الفلسطيني عن الساحة السياسية او تضعفه.

فعندما استقبل الرئيس الفرنسي رئيس الوزراء الإسرائيلي في ٦ يونيو ٢٠٠١، في باريس، ابلغه بضرورة العدول عما من شأنه أن يضعف عرفات، والبحث عن منظور سياسي لإنهاء الأزمة مع الفلسطينيين وليس بوسائل أمنية. إلا أن الرئيس مبارك عكس وجهة نظر اكثر تشدداً، اذ استنكر الادعاءات الإسرائيلية على عرفات وتشبيهه بأنه إرهابي قصير نظر، وقال «يعني لو خلصنا من عرفات حيطلع لهم ٣٠ او ٤٠ عرفات آخر و٣٠ او ٤٠ منظمة. ستواجه (إسرائيل) مين ولا مين، وأكد «لانه زعيم من

الستينات، فان غالبية الفلسطينيين تستمع الى كلامه وقام بعمل أشياء كثيرة. وأضاف «قد يقولون لا نثق في عرفات، ولكن ليس الأسلوب ان نتخلص من عرفات وهذا مبدأ خطير جداً ولو حدث له شيء فان هذا سيؤدي الى اثارة الرأي العام العالمي والعربي. انهم هم الذين يرتكبون الجرم، وارتكاب هذا الجرم من اخطر ما يمكن وتعني بادرة خطيرة ويجب ان يكفوا عن الكلام من نوع حنقتل عرفات... نقتل فلان... الحكاية مش شغل بلطجة». [٣١]

إضافة الى ذلك، واذا ما جرى مناقشة تقرير «الشاباك» من الزاوية التي ستلي، يمكن الافتراض أن شارون يتحضر لخطوة التخلص من رئيس السلطة الفلسطينية.

شارون يسير على غير هدى. فهو لا يملك أي برنامج سياسي يزاحم دعوات عرفات لوقف النار وتطبيق خطط في هذا الشأن ثم الاتفاق عليها بوساطة اميركية واوروبية، كمقدمة للعودة الى طاولة المفاوضات.

واذا كان عرفات قد استقطب «تفهماً» دولياً لسياسته فبسبب إعلانه الدائم بأنه لن يكف عن السعي لمناقشة السبل الكفيلة بتغيير الاوضاع القائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بالوسائل السياسية وليس من خلال التصعيد العسكري. هذا الموقف من دواعي الحرج الذي يعاني منه شارون أمام الرأي العام العالمي، خصوصاً بعد تنامي قناعة، لدى حكومات اوروبية كثيرة، بأن عرفات لن يبخل «بشيء من التنازل» عن مواقف سابقة من اجل وقف اطلاق نار دائم.

والحال هكذا، فلا يوجد امام شارون سوى الاختباء وراء تصعيد الحملة العسكرية التي يشنها ضد الاراضي الفلسطينية، من اجل ارباك عرفات واحباط مساعيه السياسية. وهو لن يتردد في توجيه غضب مباشر الى رئيس السلطة الفلسطينية اذا ما اعتقد ان عرفات ماض في التضييق عليه، سياسياً وأمنياً، من اجل ازاحته عن رئاسة الحكومة في الدولة العبرية.

فشارون يتذكر بأن رئيس السلطة الفلسطينية لديه سوابق في إضعاف حكومات إسرائيلية الى حد إسقاطها، مثل حكومتي بنيامين نتانياهو وايهود باراك.

عند هذا الهاجس يتوقف شارون ملياً كي يقرر، هل يتخلص من عرفات ام يضعف سلطته؟ في التقديرات المستقاة من طبيعة ونوعية العمليات الحربية التي ينفذها شارون، يمكن الاستنتاج بأنه يثير غباراً على الخيارين. بمعنى ان يتركهما غامضين، ويختار، عندما يرى الوقت مناسباً، احداهما من دون ان يعاني من آثار تُفسد عليه خططه لحسم الصراع مع الفلسطينيين بالقوة المسلحة.

ففي وقت متقارب مانشرته وثيقة الشاباك السرية، «كشفت صحيفة [٣٢] ان رئيس اركان الجيش الاسرائيلي شاوول موفاز عرض على حكومته تحت عنوان «تدمير السلطة الفلسطينية ونزع سلاح كامل قواتها» مخططاً لهجوم شامل على السلطة الفلسطينية يستغرق شهراً، وقد يسفر عن سقوط ٣٠٠ قتيل إسرائيلي وبضعة آلاف في صفوف الفلسطينيين، ويبدأ بغارات جوية تقوم بها مقاتلات اف/ ١٦ واف/ ١٥ على الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد يسبق الغارات الجوية قصف بالمدفعية الثقيلة على السلطة الفلسطينية، على أن يليه انتشار ثلاثين ألف جندي إسرائيلي، من بينهم مظليون ووحدات مدرعة». [٣٣]

تكثيف التسريبات حول هذين الخيارين، إبعاد عرفات أو تدمير السلطة الفلسطينية، لا يمكن النظر اليهما من زاوية الحرب النفسية ضد الفلسطينيين فحسب، بل من زاوية أن تطورات الانتفاضة، وقدرة أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة على الصمود، وقدرتهم على الاستمرار في حال التكافؤ النسبي في الحرب، سوف يؤثران على خيار شارون بين الانقضاض على السلطة أو على رئيسها.

وهذا ما يفسر امرين خيّما على أجواء الانتفاضة طيلة عامها الأول، وهما رفض اسرائيل الانصياع الى كل التدخلات من أجل ابرام اتفاق لوقف النار، ورفض الرئيس بوش استقبال عرفات. هذان الامران متقاربان من بعضهما الى حد يصعب تجاهلهما. فالولايات المتحدة تظهر مساندة سياسية (وعسكرية ايضاً) قوية لشارون كي يمضي في دفع عرفات الى الاستسلام لشروط وقف النار التي تحددها الدولة العبرية.

وقد تجلى ذلك فيما صار يعرف بـ «تقرير ميتشل»، و «خطة تينيت» اللذين حاولا تدفيع الفلسطينيين ثمن اي وقف لاطلاق النار.

خطط وقف اطلاق النار في غياب السياسة

فكرة وقف اطلاق النار ظهرت للمرة الأولى، ضمن خطة محددة، من لقاء قمة للعاهل الاردني الملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك حيث اتفق الزعيمان على مبادرة لتهدئة الموقف بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وارتكزت المبادرة على ثلاث نقاط وهي وقف اطلاق النار، واعادة الثقة بين الجانبين، ووقف بناء المستوطنات.

ومن بين بنود عدة ورد الآتي:

-اتخاذ خطوات لإنهاء الأزمة من خلال تطبيق تفاهمات قمة شرم الشيخ وبهدف إعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل سبتمبر ٢٠٠٠ من خلال.

. التزام الطرفين، خلال أسبوع من تاريخ الإتفاق على هذه المبادرة، باتخاذ خطوات عينية لإنهاء المواجهات وإعادة الهدوء.

. تلتئم اللجنة الأمنية ـ السياسية لمراقبة تطبيق بنود الاتفاق.

. يتبنى الطرفان اتخاذ خطوات لاعادة الثقة بينهما والامن المتبادل من خلال التطبيق الحرفي لالتزاماتهما، بما في ذلك وقف فوري وكامل للاستيطان بما في ذلك القدس الشرقية بنود من نص نشرته صحيفة يديعوت احرونوت في الاول من ابريل ٢٠٠١ قالت انه نص للمبادرة المصرية ـ الاردنية.

لم تُعمّر هذه المبادرة طويلاً، او اكثر دقة، فهي لم تر النور بعدما اعلن شارون انه يرفض كل ما جاء فيها، خصوصاً البند المتعلق بـ «الوقف الفوري والكامل للاستيطان».

وبالامكان القول ان الرئيس المصري والملك الاردني كانا يتوقعان رد الفعل الاسرائيلي قبل تقديم مبادرتهما لمعرفتهما بان شارون لن يوافق على اي بند يتعلق بوقف خطط للاستيطان. ومع ذلك فان هذه المبادرة جاءت على خلفية ثلاثة اسباب.

الاول فتح الطريق امام مبادرات سياسية ـ امنية كانت الولايات المتحدة، والدول الاوروبية، تحجم عن التقدم بها. وجاءت المبادرة المصرية ـ الاردنية اشبه «بمبادرة ملء فراغ» حتى يحين الوقت للتدخل الاميركي. السبب الثاني ان البلدين تربطهما اتفاقات سلام مع الدولة العبرية، وهما يخشيان من تفاقم الاوضاع بالاراضي الفلسطينية الى حد يعرضهما الى ضغوط داخلية، او حركات احتجاج تزعزع اتفاقات السلام مع اسرائيل. والسبب الثالث، ان الملك عبدالله الثاني والرئيس حسني مبارك تربطهما علاقات وثيقة بالولايات المتحدة تدفعهما الى اخذ زمام المبادرة من دون ان يثيرا حفيظة الادارة الاميركية التي عادة ما تتحفظ، او تعرقل اي مبادرة في الشرق الاوسط لا تحظى برعايتها، او ليس تحت اشرافها.

تقرير لجنة ميتشل:

أياً تكن تصورات مصر والاردن للمبادرة، قبل اطلاقها، فانها مهدت الطريق الى تعاطي المنطقة مع «تقرير ميتشل» الذي نشر اواخر مايو ٢٠٠١، وفيه ايضاً توصيات لـ «انهاء العنف» وخطوات لاعادة بناء الثقة، واستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

فالتقرير وضعته لجنة دولية لتقصي الحقائق، زارت الاراضي الفلسطينية واسرائيل بعد أسابيع من اندلاع الانتفاضة، في ديسمبر ٢٠٠٠، برئاسة جورج ميتشل وهو عضو سابق ورئيس الغالبية في الكونغرس الاميركي ، بناء على إلحاح من السلطة

الفلسطينية، التي كانت تطالب بارسال مراقبين دوليين. لكن الولايات المتحدة إرتأت الموافقة على لجنة لتقصي الحقائق ومن بين توصيات اعلنتها اللجنة:

ـ يجب على الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية أن تؤكدا التزامهما بالاتفاقات القائمة وان تطبقا على الفور وقفاً غير مشروط لإطلاق النار.

ـ يتعين على الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية ان تستأنفا التعاون الامني فوراً.

- يجب على السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية ان تعملا معاً للتمهيد لـ «فترة تهدئة» وتطبيق اجراءات بناء الثقة.

- يجب أن تستأنف السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية جهودهما لتحديد وإدانة ومنع التحريض بأشكاله كافة.

- يجب على السلطة الفلسطينية أن توضح من خلال تحرك ملموس للفلسطينيين والإسرائيليين معاً بان الإرهاب غير مقبول، وأن تبذل أقصى الجهود لمنع العمليات الإرهابية وإدانتها ومعاقبة مرتكبيها وهذه الجهود يجب أن تشمل خطوات مباشرة للاعتقال .

- على الحكومة الاسرائيلية تجميد الانشطة الاستيطانية، بما في ذلك «النمو الطبيعي» للمستوطنات الموجودة. (٣٤)

السلطة الفلسطينية قبلت «توصيات لجنة ميتشل» بعد ضغوط عربية وأوروبية وأميركية غير مسبوقة، لكن إسرائيل التي قبلت، ورفضت في آن واحد ، التوصيات تحفظت على توصيتين.

وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن رئيس الحكومة اريبل شارون عقد في (١٢ مايو٢٠٠١) اجتماعاً مع وزرائه لبلورة الموقف الإسرائيلي من تقرير اللجنة وتسليم الرد الرسمي عليه الى الولايات المتحدة. وتقرر في نهاية الاجتماع إعلامه قبول إسرائيل التقرير مع تحفظ من توصيتين تتعلق الاولى بتجميد النشاط الاستيطاني، والثانية بانتقاد سلوك الجيش الإسرائيلي في مواجهة الفلسطينيين.

وأضافت ان إسرائيل ستبلغ الإدارة الأميركية انه لا مجال لتبني توصية وقف النشاط الاستيطاني شرطاً لاستئناف المفاوضات «لان مسألة المستوطنات هي من المسائل التي اتفق على مناقشتها اثناء المفاوضات على الحل الدائم». (٣٥)

واعتبر زعماء ثماني دول صناعية، عقدوا قمة في جنوى بإيطاليا (٣٦)، أن «توصيات ميتشل» هي «الحل الوحيد» لتسوية الأزمة الناشئة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا

أن هذا الحل الذي عقدت عليه الدول الكبرى في العالم الآمال، لم يدم طويلاً إذ سرعان ما سقطت التوصيات على يد إسرائيل، مرة أخرى، التي واصلت تجريف ومصادرة أراضي في الضفة الغربية وغزة بحجة إقامة مناطق عازلة لحماية المستوطنات.

وهكذا تحول «الوقت الذهبي» الذي أشار اليه ميتشل في توصياته، من خلال الحديث عن «فترة تهدئة»، الى فترة دامية اندفع فيها شارون الى انتهاك كل ما جاء في التقرير الشهير، ولم يترك مجالاً للسلطة الفلسطينية لإظهار «مزيد من حسن النية» لا سيما وان الفلسطينيين وافقوا على مضض على توصيات تعاملت مع مقاومة الاعتداءات الاسرائيلية وكأنها اعمال «ارهاب» وهو وصف تكرر كثيراً في التوصيات عند الاشارة الى رد الفلسطينيين على الهجمات الاسرائيلية، فيما اشارت التوصيات الى هذه الهجمات بوصفها «أعمال عنف». وهذان الوصفان لهما دلالاتهما ويكشفان انحياز التقرير الى المطالب و «التحديدات» التي تتوافق وسياسة شارون.

واذا كان ميتشل لم ينل ما اراد من تقريره، فان مدير المخابرات المركزية الاميركية الـC.I.A أملى على الفلسطينيين صيغة اكثر سوءاً تتضمن مطالب إسرائيلية أمنية من دون الالتفات الى المطالب السياسية للسلطة الفلسطينية التي طالبت المسؤول الأميركي بإيجاد مكان لما تطرحه من أفكار لإعادة استئناف المفاوضات، في محاولة منها (السلطة) الى عدم حصر الخطة بالاحتياجات الأمنية للدولة العبرية.

وللمرة الثانية يتعرض رئيس السلطة الفلسطينية الى ضغوط عربية ودولية للموافقة على خطة تينيت التي تضمنت بنوداً لم تكن السلطة الفلسطينية لتقبل بها لولا ما عاناه الرئيس عرفات من ضغوط لم يقو على احتمالها، من بين البنود الآتي: تذكر أجهزة الأمن الإسرائيلية والفلسطينية التزامها الاتفاقات الأمنية التي تم صوغها في شرم الشيخ في أكتوبر ٢٠٠٠، وفي القاهرة في يناير ٢٠٠١ والبنود الأمنية في وثيقة ميتشل في إبريل ٢٠٠١.

- تستأنف حكومة اسرائيل والسلطة الفلسطينية التعاون الامني فوراً.

ـ تعقد جلسة فورية على مستوى رفيع بمشاركة رجال الامن الاسرائيليين والفلسطينيين والاميركيين، على ان تعقد جلسة مماثلة اسبوعياً، على الاقل وحضور الممثلين الكبار لهذه الاجهزة الزامي.

ـ تبدأ السلطة الفلسطينية فوراً عمليات التحقيق واعتقال الارهابيين في الضفة الغربية وغزة وتزود اللجنة الأمنية بأسماء المعتقلين فور اعتقالهم وتفاصيل الاجراءات التي اتخذت.

ـ بموجب اعلانها وقف النار تمنع السلطة الفلسطينية جميع أفراد قوات الأمن من التحريض أو المساعدة أو اعداد هجمات على أهداف إسرائيلية بما فيها المستوطنات.

ـ على السلطة الفلسطينية إتخاذ إجراءات رادعة ضد الارهابيين وأماكن اختبائهم ومخازن الاسلحة ومصانع انتاج قذائف الهاون، وتقدم تباعاً، تقارير عن نشاطها هذا الى اللجنة الامنية.

ـ يلجأ ممثلو الامن الفلسطينيون والاسرائيليون الى اللجنة الامنية ليزود كل طرف الآخر، وممثلي الولايات المتحدة، معلومات عن نشاطات ارهابية بما فيها معلومات عن ارهابيين، او من يشتبه في انهم ارهابيون ينشطون في مناطق خاضعة لسيطرة الطرف الثاني، او يقتربون من هذه المناطق.

ـ تمتنع إسرائيل عن شن أي هجوم ضد منشآت رئيس السلطة الفلسطينية ومقرات الأجهزة الأمنية، والاستخباراتية (الشرطة الفلسطينية، أو السجون في الضفة الغربية وغزة). (٣٧)

الرئيس عرفات وافق على مقترحات تينيت بعد مفاوضات شاقة مع مدير الاستخبارات الأميركية، الذي هدد بقطع زيارته الى المنطقة اكثر من مرة، للضغط على الفلسطينيين ودفعهم الى قبول الخطة.

ومن الناحية الاخرى كان رئيس السلطة الفلسطينية يتعرض الى ضغوط اضافية من جانب التنظيمات الفلسطينية لردع ما يحمله تينيت، واثاروا شبهات حول وجود

«افخاخ» في كل بند من البنود التي وردت في الوثيقة من شأنها ان تؤدي الى اقتتال داخلي فلسطيني. فلسطيني، لا سيما وأن البنود الأبرز تتمحور حول اقتياد المقاومين الفلسطينيين الى السجون، كثمن لموافقة إسرائيل على وقف إطلاق النار.

رئيس السلطة الفلسطينية الذي نجح في عدم تعميق التوتر في العلاقات مع ادارة الرئيس جورج دبليو بوش، من خلال إعلان موافقته على الخطة، تفادى ايضاً التصدي لأجواء مشحونة في اوساط التنظيمات الفلسطينية الغاضبة من الوثيقة الاميركية التي وضعت اسس وأسباب توتر فلسطيني داخلي اكثر مما حددت أسس لإنهاء الاعتداءات الاسرائيلية.

ثلاث مبادرات لوقف اطلاق النار سقطت. واحدة عربية (المبادرة الاردنية ـ المصرية) واثنتان اميركيتان (تقرير ميتشل وخطة تينت) لم تلزم اسرائيل في شيء، في حين كانت اطراف دولية، اميركية واوروبية، وبعض الاطراف العربية، تدفع بالسلطة الفلسطينية للقبول بـ «القضايا الصغيرة» (الامنية) أما المسائل الجوهرية «والكبيرة»، مثل انسحاب الجيش الاسرائيلي من الاراضي الفلسطينية فقد تم استبعادها من الموضوع.

والمثير للانتباه ان المبادرات الثلاث لم تتطرق الى ما من شأنه ايجاد فرص سياسية لاستكمال تطبيق ما التزمت اسرائيل به في اتفاق اوسلو.

في هذه الأجواء، أجواء الفراغ السياسي، أسقطت الدولة العبرية كل «الخطوط الحمراء» التي تحمي إتفاق أوسلو من التفكك، لذلك كان من الطبيعي أن يعلن مسؤولون فلسطينيون، مراراً، بان الاتفاق قد مات، من دون ان تحاول أي من الدول المعنية، أو الراعية للتسوية، ان تفكر في أخطار هذا نتيجة توصل اليه الفلسطينيون وكان واضحاً، طيلة العام الاول من الانتفاضة، ان عجز دول العالم عن تلبية طلب فلسطيني بارسال مراقبين سيدفع بشارون الى رفع درجة الحرب التي اعلنها ضد الاراضي الفلسطينية، بما في ذلك ارسال اشارات مبطنة مرة وسافرة مرة اخرى، ان على رئيس السلطة الفلسطينية تجهيز حقيبته والاستعداد الى الرحيل والعودة الى

تونس، والا فان الدولة العبرية ستعمل على ذلك بطريقة غير محترمة!

عرفات كان من بين الاهداف التي وضعها شارون في رأسه، ولم يحققه في **العام الاول**، لكن، ماذا عن باقي الاهداف الاخرى.

- حاول رئيس الوزراء الاسرائيلي قيادة الفلسطينيين الى توترات داخلية في ما بينهم، وفرض المواجهة بين السلطة والتنظيمات الفلسطينية، التي كانت تأخذ على عرفات اصراره على توقيع المزيد من الاتفاقات الامنية مع الدولة العبرية.

«خطة ميتشل» التي قال الفلسطينيون ان صياغتها اسرائيلية والتوقيع أميركي، هدفت الى اثارة البلبلة في الاوساط الفلسطينية التي شهدت جدلاً حاداً بين المؤيدين والمعارضين للخطة. وهذا الهدف لم يتحقق ايضاً.

- صعّد شارون من إعتداءاته على القرى والمدن والمخيمات، في الضفة والقطاع، خصوصاً القريبة من خطوط التماس لاجبارهم على النزوح والتسبب في مشكلة هجرة تضغط على السلطة الفلسطينية والانتفاضة معاً، وترفع درجة الخوف عند الاردن، الذي اغلق حدوده مع الاراضي الفلسطينية، تحسباً لموجات نزوح بفعل الهجمات الاسرائيلية.

الفلسطينيون تمترسوا في منازلهم وعلى أرضهم وأصروا على المواجهة متكبدين خسائر كبيرة، في الارواح والممتلكات، لاحباط خطة شارون.

- انطلق شعار «الدفاع الايجابي»، او «الدفاع النشط» الذي ابتكره رئيس الوزراء الاسرائيلي، لاستهداف قادة ناشطي الانتفاضة، على فكرة انهاك الفلسطينيين وشل قدراتهم على تنفيذ عمليات إستشهادية داخل الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨. الا ان رد فعل التنظيمات الفلسطينية جاء على شكل تطوير نشاطهم في هذا المجال الى الحدود التي تربك اسرائيل، بعدما أدرجت هذه العمليات كل الاراضي الفلسطينية المحتلة في دائرة الخطر، الامر الذي أثر على مجريات الحياة اليومية الاسرائيلية.

- وبالتمعن في خيار الاستشهاد الذي مارسته التنظيمات الفلسطينية يمكن العثور

على حقيقة مؤكدة وهي ان الفلسطينيين اسقطوا نظرية الأمن الاسرائيلية، التي جاء شارون الى الحكم من أجلها. أسقطوها على نار حامية جعلت كل مكان في الدولة العبرية ممر غير آمن، مما دفع بالاسرائيليين الى إلتزام منازلهم، وعدم التواجد في الاماكن التي يفترضون انها ستكون هدفاً لاستشهادي فلسطيني.

ـ محاولة شارون تلطيخ سمعة الفلسطينيين، ورئيس السلطة الفلسطينية، بتهمة «الارهاب» واختار ألفاظاً وتهماً وممارسات لهذا الغرض، كلها لم تفلح في اقناع الرأي العام العالمي، بغالبيته العظمى، بما أرادت الدولة العبرية اقناعه به. وفي مؤتمر ديربان لمكافحة العنصرية في جنوب افريقيا، شعرت اسرائيل بان حوالي ثلاثة آلاف منظمة غير حكومية تكاد تقبض عليها بتهمتي الارهاب والعنصرية، رغم الحماية التي وفرتها لها الولايات المتحدة في ذلك المؤتمر. كما ان فتح ملف مجازر صبرا وشاتيلا، وبدء محاكمة شارون في بلجيكا كمجرم حرب بدل توجهات الرأي العام العالمي ـ الشعبي ـ الذي بدأ يتقبل حقيقة ان الممارسات الاسرائيلية هي الارهابية، وان الدولة العبرية لا تمارس «عنفاً مفرطاً» بل «ارهاباً مبالغاً فيه».

ـ اضعاف السلطة الفلسطينية، بتوجيه ضربات حادة الى اجهزتها الامنية (الشرطة واجهزة استخبارات)، وبتدمير المصانع وبفرض حصار اقتصادي، واستهداف كل ما من شأنه تقويض البنية التحتية للسلطة. غير ان النتيجة كانت فشلاً آخراً لشارون، اذ تمكنت السلطة الفلسطينية من امتصاص واستيعاب كل الضربات التي وجهت اليها على نحو حقق لها صموداً وتماسكاً افقدا الخطة الاسرائيلية جدواها.

انحسار قوة إسرائيل الداخلية
في الأمن والاقتصاد والسياحة

ليس المقصود هنا جردة حساب كاملة بالأرباح والخسائر الإسرائيلية، خلال العام الأول من الانتفاضة، وإنما محاولة لمعرفة الاستراتيجية والتكتيك اللذين ستتبعهما الدولة العبرية في العام الثاني من الانتفاضة، وان كان شارون يسعى الى ان لا يكون هناك عام ثان. ولعل استعراض ما نُشر عن تأثير الانتفاضة على الإسرائيليين يوضح الرؤية اكثر: المضاعفات التي خلفها عام من الانتفاضة تركزت بشكل رئيسي على قطاع الاقتصاد وعلى الهجرة المعاكسة، وهما اهم قطاعين في الدولة العبرية، خصوصاً مسألة هجرة اليهود عن اسرائيل في الوقت الذي يسعى شارون الى جلب مليون يهودي، وفق خطة اعدها، في غضون ١٥ عاماً. من الناحية الاقتصادية «توقع صندوق النقد الدولي تباطؤ النمو الاقتصادي الاسرائيلي في هذا العام (٢٠٠١) ، وذلك بسبب الانتفاضة الفلسطينية، والتباطؤ في قطاع التكنولوجيا المتقدمة.

ونسب راديو «صوت اميركا» [٣٨] الى مجلة «بزنس ويلو» الاميركية قولها «إن الازمة الاقتصادية في اسرائيل تهدد جميع شركات التكنولوجيا فيها بما في ذلك شركات الكمبيوتر التي كانت تساهم بحوالي ١٥ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي».

وذكرت الصحيفة أن قطاع التكنولوجيا في اسرائيل، الذي كان يجتذب استثمارات هائلة خلال الأعوام الماضية قد انخفض كثيراً خلال الربع الاول من هذا العام.

وكانت ٦٠ شركة تكنولوجيا اعلنت افلاسها وفقد اكثر من عشرة آلاف عامل اسرائيلي وظائفهم خلال الاشهر الخمسة الماضية». [٣٩]

صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية نشرت أرقاماً اكثر اثارة حول ما حصل للاقتصاد الاسرائيلي من جراء الانتفاضة، وتظهر الارقام أن الدولة العبرية تدفع اثمان اكثر مما كانت تتوقع.

وحذرت الصحيفة في مقال لها تحت عنوان «هل تشهد اسرائيل انحساراً في قوة الجبهة الداخلية»، من اخطار انشغال الحكومة بالانتفاضة وعدم ايلاء الازمة الاقتصادية الاهتمام المطلوب، مستشهدة بما قاله وزير المالية: «ليس هناك ادنى شك من حقيقة اننا نمر بفترة طوارىء اقتصادية لا يدرك معناه الا القلة. فالوزارة تتوقع ان يكون النمو الاقتصادي لعام ٢٠٠١ واحد في المئة.

وكانت الوزارة تتوقع، قبل ذلك، زيادة النمو بنسبة ٤ الى ٥٪، ثم توقعت، لاحقاً، ان تكون الزيادة بنسبة ٢ الى ٣٪، اما الآن فبالكاد تتوقع ١٪، وهذه النسبة ستشكل ادنى نسبة نتاج قومي شامل منذ الركود الشهير في عام ١٩٦٧، (ابان «حرب يونيو» من ذلك العام، ضد مصر وسوريا والاردن).

ونشرت الصحيفة ارقاماً اخرى تتعلق بالسياحة وقالت انها فقدت ثلث ما كانت تربحه في العام الماضي ٤,١ مليار دولار، علماً إنها ربحت ٣,٤ مليارات عام ٢٠٠٠. اما السبب الرئيسي لهذا التدهور الاقتصادي فتقول «جيروزاليم بوست» انه يكمن في النزاع القائم مع الفلسطينيين، الذي دمر صناعة السياحة حيث بدأت الفنادق تفقد الصبر ورحلات الطيران الى اسرائيل تتقلص، كما ان حالة السوق العالمي بدأت تخلق مضاعفات قاسية تجاه الاقتصاد الاسرائيلي. (٤٠)

وفي تقديرات مطابقة، الى حد بعيد، للوضع الاقتصادي في اسرائيل، كما ورد اعلاه، اكد تقرير اردني ان الاقتصاد الاسرائيلي يواجه تراجعاً حاداً منذ اندلاع الانتفاضة.

جاء في التقرير ان الاقتصاد الاسرائيلي يواجه تراجعاً حاداً منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الثامن والعشرين. وقال التقرير، الذي اعدته دائرة الشؤون الفلسطينية في الاردن وهي احدى الدوائر التابعة لوزارة الخارجية الاردنية، ان المصادر الاسرائيلية تقدّر الاضرار المباشرة وغير المباشرة بحوالي عشرة مليارات شيكل. (٤١)

وأوضح ان المعطيات الرسمية التي تنشر من قبل مؤسسات حكومية اسرائيلية تعكس بصورة لا تقبل التأويل تراجعاً حاداً في اداء مختلف القطاعات الاسرائيلية منذ اندلاع الانتفاضة.

وفي هذا الصدد اشارت معطيات البنك المركزي الاسرائيلي الى ان المؤشر المزدوج الذي يعكس الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل انخفض في شهر ابريل الماضي بنسبة ٠,٧٪، علماً ان هذا المؤشر قد انخفض منذ اندلاع الانتفاضة بنسبة ٢,٥٪ وبهذا يكون الانخفاض بلغ ٣,٢٪ خلال الاشهر السبعة الاولى من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية.

قال التقرير إن معلومات وزارة المالية الإسرائيلية تؤكد ان الإسرائيليين سحبوا خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري نحو ٢،٢ مليار دولار من قنوات الادخار المختلفة وبعد ان تميزت الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٠ بحالة من النمو الاقتصادي الجيد تراجع الاقتصاد الإسرائيلي الى حالة من الركود والتباطؤ، في حين تراوحت نسبة النمو حوالي ٦,٩٪.

وينمو الاقتصاد الإسرائيلي الآن بنسبة ١,٧٪ - ٢٪ ويتوقع الخبراء ان ينتهي العام الحالي بنحو ١٪ فقط وهذا يعني تحقق نمو سلبي للفرد بنسبة حوالي ١,٥٪.

وقال التقرير إن قرار الحكومة الاسرائيلية مؤخراً بتقليص ٢,٨ مليار دولار من ميزانيات الوزارات المختلفة لتحول للنفقات الامنية أدى الى تراجع في اداء عدد من الوزارات وتأجيل العمل في تطوير الموانىء والمطارات ومحطات القطارات، كما تراجع معدل الاستثمار الخارجي والمحلي على اثر انهيار الوضع الامني.

ورصد التقرير ابرز القطاعات المتضررة في الاقتصاد الإسرائيلي وفق المعطيات الإسرائيلية، فقد كان قطاع السياحة الأكثر تضرراً وتقدّر خسارة الدخل من السياحة بثلاثة مليارات شيكل، في حين وصل عدد المقالين في فرع خدمات الضيافة والطعام منذ بداية الانتفاضة الى ٢٨ ألفاً من بينهم ١٢ ألفاً من الفنادق فيما أُغلق ٢٥ فندقاً.

وأشار التقرير الى ان اعداد الداخلين الى اسرائيل منذ اندلاع الانتفاضة بلغ ٨٧٠ الف زائر بالمقارنة بضعف هذا العدد في الاشهر التي سبقت احداث الانتفاضة. وفي السنة السابقة دخل الى اسرائيل ١,٧ مليون سائح.

وغيرت العديد من خطوط الطيران مواعيد رحلاتها الجوية الى تل أبيب تجنباً لتوقف افراد طواقم الطائرات وقضائهم الليل هناك خوفاً على سلامتهم، وأبقت شركة «لوفتهانزا» الالمانية و «سويس اير» السويسرية و «أيطاليا» الايطالية و «كي ال ام» الهولندية على الرحلات ولكنها قدمت مواعيد الرحلات بحيث يكون بمقدور الطاقم نفسه العودة الى نفس الطائرة بعد قضاء ساعتين في تل أبيب، فيما عدلت شركة «اير فرانس» مواعيدها بحيث تتوقف طائراتها في قبرص قبل التوجه الى تل ابيب حتى يكون بمقدروها تغيير افراد الطاقم هناك.

وقالت مصادر اسرائيلية إن شركات طيران اميركية ايضاً بادرت الى الغاء رحلاتها الى اسرائيل ومنها شركة «دلتا» و «يوبي اس»، فيما تدرس شركة «كونتننتال ايرلاينز» الغاء رحلاتها. وأصدرت شركة فيدرال اكسبريس زفدكسس امراً لطائراتها بالابتعاد عن مطار بن غوريون ومغادرته فوراً والانتظار في المطارات التركية استعدداداً لرحلات العودة.

ويأتي قطاع البناء في المرتبة الثانية من حيث الضرر بعد قطاع السياحة، ففي القدس بيع ٥٠٠ وحدة سكنية في شهري يناير وفبراير من هذا العام، وحسب معطيات مركز الاحصاء الاسرائيلي تم بيع ١٥٠ وحدة سكنية فقط بينما تم وقف اعمال بيع الشقق في حي جبل ابو غنيم وفي غفعات زئيف بسبب التدهور الامني.

من جهة أخرى ادى غياب العمال الفلسطينيين المستخدمين في قطاع البناء الى تعطيل نحو ثلث أعمال البناء، حيث كان العمال الفلسطينيون يشكلون ١٧٪ أي ما يقارب ٦٠ ألفاً من المستخدمين في هذا القطاع، وأدى هذا الوضع الى خسارة إنتاجية تقدر بحوالي مليار شيكل في الشهر وتأخير في استكمال الشقق والمباني العامة والبنى التحتية، وخسارة تقدر بحوالي ٣٪ في الدخل المحلي العام بالإضافة إلى الاقالة الفورية لنحو ٣٠ الف اسرائيلي يعملون في قطاع البناء والفروع التابعة له. (٤٢)

الهجرة من إسرائيل:

ما لحق بالاقتصاد الاسرائيلي من اضرار طاول ايضاً الهجرة من اسرائيل التي تزايدت وبلغت مستويات أثارت اهتمام اجهزة الإعلام في الدولة العبرية التي سلطت الاضواء على هذه «الظاهرة» التي كبرت نتيجة للوضع الأمني المضطرب والوضع الاقتصادي المتعثر.

وتحت عنوان «سبيل الهروب» نشر الملحق الاسبوعي لصحيفة «هآرتس» مقالة موسعة حول الهجرة من اسرائيل، وتنضم المقالة الى سلسلة التقارير التي شرعت وسائل الاعلام الاسرائيلية في نشرها في أعقاب تزايد ظاهرة الهجرة.

وقد أذاع التلفزيون الاسرائيلي تقريراً موسعاً حول الظاهرة، كما أكثرت معاهد الإستطلاع ومراكز البحث الاسرائيلية من الاهتمام بها.

وجاء في مقدمة مقالة «هآرتس» أن «الهجرة من اسرائيل تحولت في الشهور الماضية الى موضوع البحث الاكثر سخونة في الكثير من البيوت، خصوصاً في صفوف الشباب، خريجي الجيش والجامعات ممن هم في بداية طريقهم المهني والشخصي. والسباق على جوازات السفر، وتأشيرات العمل والعقارات في الخارج هو في ذروته الآن». وتساءلت الصحيفة: «ما الذي يدفع الاسرائيليين الى الرغبة في الهجرة؟ وكيف يرد محيطهم القريب على ذلك؟ ولماذا يتعسر عليهم العثور على دول تتبناهم؟»..

وأشارت المقالة الى وجود «رابطة تعاونية» تسمى «موندرغون» تعرض على الإسرائيليين اقتراحاً «يستحيل رفضه»: أن تدفع ٤٥٠٠ دولار وتنضم الى الرابطة وتحصل على ثلاث دونمات من الأرض في «فنواتو» وهي «دولة تتكوّن من الجزر وتقع في المحيط الهادئ». وتضم هذه الرابطة الآن حوالي ألفي عائلة، وقد استأجرت في «فنواتو» ٨٠٠ ألف دونم لمدة مائة وخمسين عاماً. وترمي الرابطة الى إقامة «منطقة تجارة حرة، توجد فيها التقنيات العليا، والمصارف والزراعة المتقدمة». وتشيع الرابطة ان «فنواتو» وهي مستعمرة بريطانية ـ فرنسية حصلت على استقلالها عام

١٩٨٠ هي أرض الميعاد الجديدة، فعدد سكانها لا يزيد عن ١٨٠ الفاً، والأهم انها في نظر الرابطة الاسرائيلية الجديدة «أرض صعدت من الماء، من دون افاعي، من دون عقارب، ولا يوجد فيها شعبان يحاربان بعضهما».

توضح المقالة أن الإسرائيليين يبحثون عن خيارات في الخارج «فالجميع بين الوضع الأمني المتفجر وبين الركود الاقتصادي الذي يزداد حدة يدفعهم الى البحث عن بوليصات تأمين وراء البحار ـ جوازات سفر، تأشيرات عمل، عقارات. والنشاط الواسع يجري بعيداً عن الأضواء، وقد انقضى عقدان من الزمن على تصريح اسحاق رابين الذي وصف فيه المهاجرين بالتافهين» فالهجرة لا زالت «تابو» كبيراً في المجتمع الإسرائيلي. والإسرائيليون الذين يفكرون في الهجرة لا يفكرون، عموماً، بصوت مرتفع».

فمن هم المهتمون بالهجرة؟ بحسب استطلاع خاص اجراه معهد «موتاجيم» لملحق «هآرتس» فإن ١٤٪ من الجمهور اليهودي البالغ درسوا فكرة الهجرة في الشهور الماضية، ولا ينتمي المهاجرون المحتملون الى تصنيف سياسي او جغرافي محدد، والقاسم المشترك بينهم هو جيلهم الصغير».

ويوضح الاستطلاع ان ٢٪ فقط من الإسرائيليين الذين تخطوا عمر الثانية والستين فكروا بالهجرة. ولكن ٨٪ من الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٥-٥٤ سنة فكروا بالهجرة، غير ان الكتلة الأكبر هي في من تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٤٣ سنة. فقد فكر بالهجرة من هؤلاء في الشهور الأخيرة حوالي ٢٨٪، أي واحد من كل ثلاثة.

ورأت الصحيفة أن هؤلاء اسرائيليون في بداية طريقهم المهني، وهم الذين يحملون العبء الاساسي للخدمة في القوات الاحتياطية، ويتعسر عليهم شراء شقة او دفع اقساط العقار. وأشارت الى أنه منذ بداية الانتفاضة يجد الصحافي بنتسيون تيسترين نفسه مطلوباً اكثر من اي وقت مضى فهو خبير في شؤون الهجرة. وقد جمع معلوماته من السفارات والوسطاء والصحافة الاحترافية طوال سنوات. وأصدر قبل ١٤ عاماً كتاباً بعنوان «كل الطرق لشراء جواز سفر آخر» وهو يقول إن الانتفاضة

السابقة اعانته على بيع كتابه، علماً أن الكتاب لم يجد من يشتريه في ظل اتفاق اوسلو. ولكن بعد نشوب الانتفاضة عاد تيسترين ليغدو مطلوباً.

ويقول تيسترين إن من يتصلون به يريدون الحصول على جواز سفر اجنبي تحسباً لـ «يوم بارد». وهم يقولون إن «الحياة في البلاد غدت خطيرة، ويخشون من نشوب حرب كبيرة، كما يخشون على مصير ابنائهم، وهم يرغبون في ان يكونوا في الجانب الآمن اذا ما تكررت قصة سايغون، بحيث يكون بوسعهم الصعود على آخر طائرة. «وما يميزهم جميعاً هو الذعر، الخوف، الهستيريا، والعجز والقلق، الخوف من الغد، ما الذي دفعهم الى الانهيار؟ انهم اناس عقلانيون فقدوا الأمل، وهم يعتقدون أنه ليست هناك فرصة لابرام اتفاق سلام».

ويبحث الكثير من الراغبين في الهجرة عن سبل الحصول على جواز سفر اميركي، ولكن السعي الراهن هو باتجاه كندا واستراليا.

ويقول تسفي كين تور، احد الشركاء في أكبر مكتب في اسرائيل لترتيب تأشيرات العمل في الخارج ان مكتبه شهد زيادة بنسبة ١٠٪ في عدد من يتصلون بالمكتب لفحص امكانية العمل في الخارج.

ويوضح أحد المسؤولين عن ترتيب شراء العقارات في الخارج أن الوضع الأمني والاقتصادي في اسرائيل دفع الى نشوء موجة اهتمام بشراء عقارات في الخارج، وقال إن «النمو هو في حوالي ٣٠٪ مقارنة بالعام الماضي، فالناس بحاجة الى دولاب خاص، كما في السيارة، فالشقة في الخارج تمنحهم أماناً نفسياً، فتفكيرهم يرى أنه إذا كان لهم عقار في الخارج، فسوف يتوفر لهم مكان يهربون اليه في حال وقوع حرب مثل حرب الخليج». (٤٢)

النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لانتفاضة الأقصى على الفلسطينيين

أخذ الفلسطينيون في حساباتهم احتمالات تحول المواجهة مع إسرائيل الى حرب إقليمية، أو على الأقل الى حرب واسعة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، عن طريق التصاعد في وتيرة الاعتداءات التي بنى عليها شارون مشاريعه التي تراوحت، في حدها الأدنى، تجريد التنظيمات الفلسطينية من سلاحها اعتماداً على مقترحات وتقارير قدمها مسؤولون أميركيون «للتهدئة» و «تبريد» حدة الأزمة، الى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (تقرير ميتشل وخطة تينيت)، وفي حدها الأقصى استخدام أعلى درجات القوة لإرغام الفلسطينيين على إلقاء السلاح و «رفع الراية البيضاء». والحد الثاني هو الذي راود رئيس الوزراء الإسرائيلي وخطط لانجاحه لالحاق هزيمة كاملة بالسلطة الفلسطينية كفيلة بتجريدها من كل شروطها ومطالبها السياسية التي حملها عرفات وجال بها الى اكثر من ٥٠ عاصمة عربية وعالمية، وتتلخص هذه المطالب بوضع حد للاعتداءات الإسرائيلية والعودة الى طاولة المفاوضات.

وقد نجحت الانتفاضة، في عامها الأول، باحباط الحدين. فالحد الادنى لنزع سلاح التنظيمات الفلسطينية، على أيدي رجال السلطة لم يكن قابلاً للتنفيذ. والحد الآخر، عجز رئيس الحكومة الاسرائيلية عن وضعه موضع التنفيذ. لذلك جاءت حصيلة عام من المواجهة، من الناحية الفلسطينية، بنتائج تبشر بالخير مع دخول انتفاضة الاقصى عامها الثاني. من هذه النتائج.

- نجحت الانتفاضة في إعادة القضية الفلسطينية الى موقعها الصحيح، الذي كانت تخلت عنه بفعل تطورات شهدتها القضية الفلسطينية نفسها عندما توقف اهتمام الشارع العربي بهذه القضية عقب اتفاق اوسلو. وبعدما أخذ الفلسطينيون وجهة قضيتهم، بأيديهم، بعيداً عن المسارات العربية الاخرى، والاهتمامات العربية ايضاً، التي رأت في اتفاق اوسلو نهاية اختارها الفلسطينيون، وهم وحدهم يتحملون النتائج.

كما أدت سلسلة من التطورات في المنطقة، مثل ما جرى في لبنان ويجري في العراق الى تراجع القضية الفلسطينية، في الإعلام وفي الاهتمامات، على امتداد الوطن العربي.

وقد جاءت الانتفاضة كي تعيد القضية الفلسطينية الى مكان الصدارة على المستويين العربي والاسلامي، وتستعيد لها وصف «القضية الجوهرية».

ـ تبديل وظيفة السلطة الفلسطينية التي أوكل لها دوراً أمنياً ، حسب اتفاق أوسلو، لكبح القوى والتنظيمات الفلسطينية المعارضة لعملية التسوية، والفاعلة في التأثير بالرأي العام الفلسطيني والتدخل في خياراته وتوجيهها وجهة مناوئة لاتفاق أوسلو. الانتفاضة عادت بالقيادة الفلسطينية الى مجراها الطبيعي لتقف جنباً الى جنب مع الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. بل أنها وقفت خلفه ـ وليس أمامه ـ على ضوء حقائق على الأرض أملتها القوى الفاعلة داخل الانتفاضة، التي نجحت في رص صفوف الفلسطينيين حول شعار «الثوابت الوطنية» بحدها الأدنى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧.

تحقيق مصالحة مع سوريا، كان يتعذر تحقيقها في غياب الانتفاضة. فقد انزلقت السلطة الفلسطينية ودمشق في خلافات ترجع الى ما قبل اتفاق اوسلو، وتعمقت بعده، وخاض الطرفان مجابهات سياسية و «معارك جانبية» انعكست سلباً عليهما معاً، وهما اللذان كانا يسيران في مسار واحد بحثاً عن تسوية عادلة.

اسرائيل التي لم تطمئن لعودة العلاقات بين السلطة الفلسطينية وسوريا الى طبيعتها، حاولت تعطيلها بوعود و «اغراءات سياسية» كان اقصاها موافقة شارون على لقاء يعقده وزير خارجيته شيمون بيريز مع الرئيس عرفات! وليس مصادفة ان «يفوّض» شارون بيريز للقاء رئيس السلطة الفلسطينية في ١٢ سبتمبر ٢٠٠١، وهو التاريخ الذي كان من المفترض ان يتوجه فيه عرفات الى دمشق للقاء الرئيس السوري بشار الاسد.

وعدم نجاح الموعد في ذلك التاريخ يعود الى انهماك العالم بالتفجيرات التي حدثت في نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر، وخشية عرفات من إقدام اسرائيل على

خطوات واجراءات اكثر حماقة ضد الشعب الفلسطيني، وربما ضد عرفات نفسه، اثناء انشغال العالم بالاحداث الدامية التي جرت في الولايات المتحدة.

ـ رفعت الانتفاضة سقف مطالب الفلسطينيين من إسرائيل. فمهما كانت مساحة الأراضي التي كان من المفترض أن تحصل عليها السلطة الفلسطينية من اتفاق أوسلو، إلا أنها لن تصل الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧. وجاءت الانتفاضة لترفع شعار «الاستقلال» وإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة في ذلك العام الأمر هنا لا يحتاج الى مفاوضات، وإقناع، بل الى مواصلة الانتفاضة حتى تحقيق هذا الهدف. على الأقل هذا ما يقوله قادة بارزون في التنظيمات الفلسطينية، ومن ضمنها حركة فتح.

ـ حققت الانتفاضة «وحدة وطنية» واجماعاً لم يشهد الفلسطينيون مثيلاً له منذ حوالي العشر سنوات. واتفق الفلسطينيون، بكافة اتجاهاتهم، على الجلوس في خندق واحد وجهاً لوجه أمام الدولة العبرية. واتفقوا ايضاً على ان تكون هذه الوحدة هي الاعتبار الاول في اهتماماتهم، والحفاظ عليها وعدم تعريضها لأي اهتزازات، «واجب مقدس».

إسرائيل والحرب بالنقاط:

ـ رغم ان اسرائيل وصلت الى درجة عالية جداً من العنف ضد الفلسطينيين، فانها لم تكف عن القول بأن الازمة لا تحل بالوسائل العسكرية. وقد لجأت الى خطة «الحرب بالنقاط» لادراكها استحالة تحقيق انتصار كامل على الانتفاضة بضربة عسكرية، ولمرة واحدة. وادرجت ضمن هذه الخطة مجموعة اهداف. مرة للنيل من قادة الانتفاضة والقادة السياسيين للتنظيمات الفلسطينية، ومرة اخرى باحكام الحصار، ومرة ثالثة باجتياح المدن والقرى والمخيمات. وطيلة عام الانتفاضة الأول لم يقم الجيش الاسرائيلي بعملية واسعة استهدفت اكثر من حي او قرية او بلدة. فعلى سبيل المثال تنتهي اسرائيل من اعتداء على منطقة في غزة ثم تتجه الى الضفة. تجتاح بيت جالا، ثم تعود وتستهدف جنين لتنتقل الى اريحا.

وهكذا، تحاول اسرائيل مراكمة «نقاط انتصار» تكون من نتيجتها انهاك الفلسطينيين وارباكهم، والنيل من معنوياتهم، بعمليات متتالية وسريعة، ومتنقلة من مكان الى آخر، قبل الاقدام على تنفيذ «الهجوم الكبير» الذي تحدثت عنه طيلة العام.

لكن، كلما سجلت اسرائيل «نقطة» سجلت الانتفاضة نقطة مقابلة تحقق لها توازناً في «حرب تدريجية» وبطيئة لن تخرج عن وتيرتها قبل أن تعتقد الدولة العبرية بأنها كسرت ارادة الفلسطينيين.

وهذا الامر لم يتحقق بفعل البراعة التي اظهرها الفلسطينيون في «استرداد» ما اعتبرته اسرائيل «نقاط فوز» عليهم.

واذا كان من المبكر الجزم بان الانتفاضة حققت «توازن ردع» مع الدولة العبرية، فهي اقتربت كثيراً من حافة التكافؤ في «حرب النقاط»، وهذه واحدة من الانجازات الاهم التي حصل عليها الفلسطينيون في العام الاول.

ماذا عن الوجه الآخر للحرب العسكرية التي اختار وجهتها شارون للتعامل مع الانتفاضة؟

إسرائيل وسياسة الحصار:

لم يقتصر هدف الدولة العبرية على الجوانب السياسية والعسكرية والأمنية في الحرب على الفلسطينيين، وإنما كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي من بين الأهداف التي كان شارون يتمنى ان تصل يديه إليها. وهو وصل بالفعل مخلفاً آثاراً مدمرة، تحكمت بها السلطة الفلسطينية ـ الى حد ما ـ من خلال المعاونات والمساعدات التي قدمتها الدول العربية عبر صندوقي دعم أقرتهما قمة عربية عقدت لهذا الغرض.

لقد لجأت الدولة العبرية الى اجراءات حصار محكم للاراضي الفلسطينية، واستهدفت الإمكانات المادية للاهالي والسلطة معاً، ودمرت آبار المياه، وركزت في عملياتها العسكرية على إلحاق اضرار بالغة في المباني والمنشآت والمؤسسات على امتداد الاراضي الفلسطينية، متسببة في الحاق خسائر مادية واقتصادية من المتوقع

أن يعاني الفلسطينيون من آثارها لسنوات طويلة قادمة.

وبيّن تقرير نشرته السلطة الفلسطينية ان خسائر الاقتصاد الفلسطيني ٧ مليارات دولار مع عجز في الموازنة بلغ ٤٠٠ مليون دولار. وحصيلة عام من الاعتداءات والحصار الاسرائيليين، كشف عنها محمد سلامة جرادة وكيل وزارة المال الفلسطيني، «أن مجموع الخسائر الاقتصادية الفلسطينية بسبب الحصار الإسرائيلي، الذي دخل شهره الثاني عشر، بلغت ٧ مليارات دولار حتى نهاية أغسطس ٢٠٠١، وتوقع عجزاً في موازنة السلطة الفلسطينية يزيد على ٤٠٠ مليون دولار. [٤٤]

وأكد جرادة أن ايراد السلطة تراجع بسبب الحصار والاجراءات الاسرائيلية إلى ١٧ مليون دولار في الشهر، بدلاً من ٩٠ مليوناً، كانت تدخل خزينة السلطة كل شهر. وتستطيع وزارة المال، من خلال هذا المبلغ، صرف رواتب الموظفين المختلفة في محافظات فلسطين.

وكشف أن المبالغ التي التزمت الدول العربية دفعها هي ٦٩٣ مليون دولار، وصل السلطة منها فعلاً ٤٦٥ الى الآن، منها ٤٥ مليوناً تدفعها السلطة كل شهر لصرف رواتب الموظفين.

وشدد جرادة على ان ملف المساعدات المقدمة للعمال هو بند أول للسلطة الفلسطينية، وحل مشكلة البطالة، التي بلغت ٧٠٪، هو أهم للهيئات المعنية في السلطة. وقال إن مشكلة البطالة لا تستطيع السلطة وحدها معالجتها، لا سيما في ظل الحصار والإغلاق، الذي حرم ما يقرب من ١٢٠ عامل، كانوا يعملون في سوق العمل الإسرائيلية، و١٥ ألف عامل كانوا يعملون في المستوطنات، و٢٠٠ ألف عامل في مناطق السلطة، حرمهم الحصول على عمل، وهو أمر يحتاج الى تضافر كل الجهود الفلسطينية والعربية لحل هذه المشكلة.

وعن المبالغ التي تحتجزها السلطات الاسرائيلية، قال جرادة إن حجم هذه المبالغ، بلغ الى الآن ٦٠٠ مليون دولار، واتهم اسرائيل بمحاولة اضاعتها وسلبها من السلطة، من طريق أخذ تعويضات لذوي الجنود الاسرائيليين، الذين يقتلون خلال

الانتفاضة، تعويضاً من السلطة لمقتلهم، من خلال رفع قضايا ضد السلطة الفلسطينية في القضاء الاسرائيلي.

وأكد ان السلطة ووزارة المال، تبذلان اقصى الجهود على المستويين الداخلي والخارجي، من أجل مواجهة الازمة. وأشار الى سلسلة من القرارات الادارية تقشفاً، اتخذتها السلطة في هذا الاطار، الى جانب التصحيح الاداري لبعض الظواهر السلبية، التي كانت تحدث في السابق، وأن الوزارة والسلطة في العموم، تعلمت من الدروس السابقة.

وأضاف أن السلطة حصلت على قروض من مصارف محلية وخارجية، ومن الاتحاد الأوروبي، بلغت حتى الآن نحو ٨٠٠ مليون دولار، بعضها قروض ميسرة، والبعض الآخر بفوائد بسيطة.

وعن التعويض، الذي دفعته الوزارة للمتضررين من أصحاب المصانع المدمرة وأصحاب الاراضي، أوضح جرادة أن ما دفع الى الآن، لا يتجاوز ١٢٪ من حجم الخسائر، التي لحقت بالمتضررين، مبالغ أولية تساعدهم في التشغيل، ريثما يعوض من الخسائر الكبيرة، التي لحقت بهم. وأضاف أن المصرف الاسلامي للتنمية يرفض تقديم مبالغ نقدية لتعويضهم، ويصر على تعويضهم، بإعادة بناء هذه المصانع، والمشروعات المدمرة، بعد تقديم دراسة كاملة لكل مشروع، وذلك لتحقيق تنمية حقيقية، وإعادة تشغيل هذه المشروعات الإنتاجية». (٤٥)

لكن تقريراً صدر عن المنسق الخاص لنشاطات الامم المتحدة في الاراضي الفلسطينية اكد أن القيود التي فرضت على الشعب الفلسطيني، خلال الشهور الماضية، أدت الى خسائر في الدخل المحلي الفلسطيني بلغت ٦٧١ مليون دولار.

وقال التقرير إن الحصار الاقتصادي الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية أدى الى تراجع إجمالي الناتج المحلي من مستواه المتوقع ٤٠٦٦٧ مليون دولار الى ٥٠٣٣٨ مليون دولار إضافة الى ذلك تسبب فقدان العمال الفلسطينيين لفرص عملهم في اسرائيل بخسائر في الاجور تقدّر بحوالي ١٨٢ مليون دولار مما أدى الى تراجع اجمالي الناتج القومي.

وحمل المنسق الخاص لنشاطات الأمم المتحدة اسرائيل المسؤولية عن التطورات السلبية للاقتصاد الفلسطيني التي شهدها الربع الرابع من العام ٢٠٠٠ وما نجم عنها من تدهور في المؤشرات التنموية في الاراضي الفلسطينية.

وتوقع ان يؤدي كل ذلك الى عجز في الموازنة يقدر بحوالي ٣٧١ مليون دولار أي بنسبة ٢٢٪ من اجمالي النفقات العامة خلال العام ٢٠٠١.

واعتبر التقرير القيود المفروضة على الحركة وما صاحبها من إغلاق للحدود والتي فرضتها السلطات الإسرائيلية أحد أبرز العوامل التي تسببت في هذه التطورات السلبية والتي تضمنت إجراءات الإغلاق وفرض قيود على حركة الافراد والبضائع على الحدود الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة مع إسرائيل والدول المجاورة كالأردن ومصر.

وذكر التقرير ان الكساد الاقتصادي المفاجىء الذي ضرب الاقتصاد الفلسطيني في الثلاثة اشهر الاخيرة من العام ٢٠٠٠ كان له آثار واضحة على معدل المشاركة في القوى العاملة وكذلك مستويات توزيع العمالة.

وأشار التقرير الى ان انخفاض مستويات العمالة خلال الربع الرابع وما صاحبه من ارتفاع في معدل نمو السكان أدى الى انخفاض نصيب الفرد من الدخل في العام ٢٠٠٠ بنسبة ٤٠١ في المئة علاوة على ذلك تسبب تراجع مستويات العمالة وخسائر الدخل الناجمة في زيادة حادة في معدلات الفقر فبينما انخفض معدل الفقر من ٢٧٪ للعام ١٩٩٦ الى ٢١٪ في سبتمبر ٢٠٠٠ زاد معدل الفقر بشكل حاد ليصل الى ٣٥٪ في ديسمبر ٢٠٠٠. (٤٦)

من المتوقع ان تعاني العائلات الاكثر فقراً بشكل أكبر جراء الضائقة الاقتصادية الناجمة عن الأزمة السياسية الراهنة اضافة الى ذلك توجه الكثيرون لا سيما في الضفة الغربية الى العمل في القطاع الزراعي المعروف بدوره في تمكين سوق العمل الفلسطينية من امتصاص آثار الصدمات الاقتصادية.

وذكر التقرير أن استراتيجيات التكيف الفردية لم تكن كافية إذ تلقى حوالي ٣٢٪ من السكان الفلسطينيين (اكثر من مليون شخص) مساعدات اغاثة تمثلت بالمواد الغذائية بين شهري اكتوبر وديسمبر من العام ٢٠٠٠.

مثل هذا الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، من شأنه أن يحدث تحولات كبيرة في المجتمع، ظهرت على شكلين: تعرض هذا المجتمع الى مجاعة، بسبب نقص المساعدات المقدمة الى السلطة الفلسطينية، وبروز «طبقة جديدة من الفقراء» كما وصفها تقرير للبنك الدولي، الذي قدّر ان ٥٨٪ من «الفقراء الجدد» في الاراضي الفلسطينية من قطاع غزة، في حين ان ٤٢٪ منهم من الضفة الغربية.

وأطلق البنك الدولي تسمية «الفقراء الجدد» على تلك الطبقة التي نشأت في الضفة الغربية (عدا القدس الشرقية المحتلة) وقطاع غزة، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

وقال البنك في نشرة حديثة أصدرها في غزة إن «تقديراتنا تشير الى ان ٥٨٪ من الأشخاص الذين وقعوا في براثن الفقر منذ اكتوبر ٢٠٠٠ (أي الفقراء الجدد) هم من منطقة قطاع غزة».

وأضاف أن نحو «٤٠٪ من الفقراء الجدد يتمركزون في مدينتي غزة وخان يونس»، مشيراً الى أن التقديرات في الضفة الغربية باستثناء محافظة القدس، تشير الى أن محافظة الخليل «تشكل النسبة المتبقية من الفقراء الجدد ٤٢٪».

وقدم البنك إحصاءات بالنسب المئوية حول مستويات الفقر في المحافظات (المدن الكبرى ومحيطها) الفلسطينية.

وتبين من الدراسة التي أجراها البنك ونشر نتائجها في نشرته أن مدينة غزة كانت الأكثر فقراً بين المدن الفلسطينية إذ كان نصيبها ٢١٪، يليها خان يونس، التي بلغت نسبة الفقر فيها ١٨٪، فالخليل (الضفة) ١٥٪ فمدينة رفح ٩٪، ثم جنين ونابلس بالتساوي ٧٪، واخيراً طولكرم وبيت لحم ورام الله بنسب ٦ و٤ و٣٪ على التوالي.

ورجح أن التباينات الجغرافية في حدة وعدد حالات الاغلاق التي فرضتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي على الاراضي الفلسطينية منذ إندلاع الانتفاضة أثرت بأشكال مختلفة على السكان تبعاً لموقع سكنهم وعملهم.

وأشار الى أن نماذج الاغلاق المفروضة من قبل الدولة العبرية منذ اكتوبر الماضي اختلفت في شكل كبير بين منطقة واخرى.

وقال إن بعض القرى أغلق كلياً عن العالم الخارجي في حين استمرت حركة البضائع والناس داخل المدن الفلسطينية الكبرى، من دون قيود كبيرة، بإستثناء مدينة الخليل جنوب الضفة.

واستند البنك الدولي في دراسته الى بعض الاحصاءات الصادرة عن جهاز الاحصاء الفلسطيني (حكومي).

وشدد البنك على أهمية توفر خرائط تفصيلية حول الفقر، تساعد الجهات المعنية في تركيز جهودها بشكل اكثر دقة، واعتبر ان تحديد مواقع لتنفيذ برامج مكافحة الفقر، من خلال اعتماد معيار واحد، مثل اختيار مخيمات اللاجئين، لن يعزز تلك البرامج في حين ان اختيار معدل البطالة كمعيار سيكون اكثر جدوى» (٤٨)

من جهته حذر برنامج الغذاء العالمي من مجاعة وشيكة سيتعرض لها ما يزيد عن ٢٧٠ الف فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لسياسة الحصار الاقتصادي التي تتبعها السلطات الاسرائيلية منذ بدء الانتفاضة.

ونُقل عن المتحدث الاقليمي للبرنامج في منطقة الشرق الاوسط ووسط آسيا خالد منصور قوله إن كارثة إنسانية منتظرة ستقع في المناطق الفلسطينية إذا لم يتدخل المجتمع الدولي لتقديم إعانات غذائية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.

وأضاف أن برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة قدم منذ ديسمبر ٢٠٠١ مساعدات غذائية الى حوالي ٢٥٠ ألف فلسطيني من خلال مشروع عاجل تكلف ٤ ملايين دولار غير أن هذه المساعدات لم تعد كافية لسد الاحتياجات الأساسية لما يزيد عن ٢٧٠ ألف فلسطيني لم يعد في مقدروهم الحصول على الغذاء الضروري مثل

الطحين والأرز والزيت على سبيل المثال.

وحول حجم المساعدات الغذائية المطلوبة قال منصور إن خبراء برنامج الغذاء العالمي في الضفة وغزة قدروا المطلوب من هذه المساعدات بـ٢٦ الف طن من المتوقع ان تصل كلفتها الى ٥،١١ مليون دولار وأضاف ان مساعدات الدول العربية في هذا الامر كانت اقل من المساهمات الأجنبية بكثير.

وأرجع منصور السبب في الاحوال المعيشية المتردية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة الى سياسة الحصار الاقتصادي التي تفرضها القوات الاسرائيلية على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية ومنع ما يزيد عن ١٢٥ الف عامل فلسطيني من العمل وهو ما انعكس على افراد أسرهم الذين يقدرون بـ٢٧٠ الف نسمة اصبحوا لا يجدون ما يسد رمقهم الامر الذي يستلزم تدخلاً عاجلاً وسريعاً من المجتمع الدولي.(٤٩)

النتائج الخطيرة لسياسة الحصار الإسرائيلي:

بلغ حجم الخسارة الناتجة عن منع العمال الفلسطينيين من العمل داخل الاراضي المحتلة منذ ١٩٤٨ حوالي ٤,٣ ملايين دولار يومياً. وأدت هذه السياسة وفقاً لتقديرات البنك الدولي الى ان يقل الناتج القومي الفلسطيني بحوالي ٦٣٠ مليون دولار.

وانخفض الدخل الفردي للعامل الفلسطيني بنسبة ٧٥٪ وازدادت معه نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من ٢١ الى ٢٨,٣٪ في حين بلغت اعداد العائلات التي تعيش على اقل من دولارين يومياً قرابة ١٠٠ الف عائلة وفقاً لتقديرات البنك الدولي الذي توقع ان تصل نسبة الفقر في الاراضي الفلسطينية الى ٥٧٪ نهاية العام الحالي اذا استمرت الاوضاع على ما هي عليه الآن». (٥٠)

والنتيجة التي من شأنها أن تتخذ ابعاداً خطيرة على المجتمع الفلسطيني، هي المعاناة النفسية، التي يعيشها الاطفال في الاراضي الفلسطينية، من جراء تواصل

الاعتداءات الاسرائيلية.

ويستدل من نتائج أبحاث أجراها «برنامج غزة للصحة النفسية» الذي يديره الدكتور اياد السراج أن ارتفاعاً حاداً تجاوز الضعف طرأ على نسبة الحالات النفسية التي يعانيها افراد المجتمع الفلسطيني، مقارنة بتلك التي سادت في الانتفاضة الاولى في نهاية العام ١٩٨٧، بما في ذلك حالات الاكتئاب ومستوى الاعراض السيكوماتية واعراض الوسواس القهري والقلق والبارانويا.

وأوضح السراج ان تراكم مقدار كبير من اليأس والشعور بالإحباط لدى الشباب الفلسطيني (اكثر من ٦٠٪ من الفلسطينيين أعمارهم تحت سن الثامنة عشرة) خلال السنوات الأخيرة التي لم ير هؤلاء الشباب فيها اي بوادر لحياة أفضل، هو من بين الأسباب التي تقف وراء الارتفاع المستمر استعداد الشباب الفلسطيني للقيام بعمليات انتحارية - استشهادية. فالإغلاق كان يفرض (قبل الانتفاضة) من حين لآخر ليبقى المجتمع ككل في سجن كبير، هذا إضافة الى الجمود في العملية السلمية. فالمحادثات طوال تسع سنوات لم تتوصل الى شيء جوهري في حياة المجتمع الفلسطيني، والسبب الأول الذي أورده السراج هو «الرسالة التي ترسلها السلطات الإسرائيلية على أنهم لا يستحقون الحياة». وتصل هذه الرسالة بطريقة مباشرة من خلال تصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين ونظرتهم الدونية للفلسطينيين، أو من خلال الإهانة والإذلال اللذين يقوم بهما الجيش على المعابر وفي المطار ولدى ذهاب العمال صباحاً الى أعمالهم وعند عودتهم مساء، اذ يمرون بخطوات مهينة تبلغ ذروتها بإدخالهم عبر ما يشبه «مسالخ الدجاج».

وتشير الأبحاث التي أجراها مركز الأبحاث في «برنامج غزة للصحة النفسية» الى أن ٥٥٪ من الأطفال شاهدوا ضرب أحد أفراد الأسرة (من جانب الجيش الإسرائيلي) وان ٥٠٪ منهم تعرضوا للإهانة و٨٥٪ تعرضوا للمداهمة الليلية. وما يثير القلق أن ٢٠٪ من الأطفال و ٣٠٪ من الراشدين يعانون أعراض «الخبرة الصادمة» والتي من أهم ملامحها استمرار معايشة الشباب للعنف والخبرات، إضافة الى الإحباط واليأس المتراكمين نتيجة قلة الفرص المتاحة وهبوط المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وأوضح السراج أن الانسان قد يتحمل الاحباط بما يثيره من توتر، ولكن وصول الإحباط الى درجة عتبة الاحباط يستدعي تغييراً في السلوك وينقلب الى عنف وتشير إحصاءات المركز الى إرتفاع عدد حالات الاكتئاب والقلق والوسواس خلال الشهور الثلاثة الاولى للانتفاضة (اكتوبر ـ ديسمبر من العام ٢٠٠٠) مقارنة بالشهور ذاتها في العام ١٩٩٩، اذ سجلت النسبة في حالات الاكتئاب، على سبيل المثال، في العام ١٩٩٩ ١٨,٢٧٪ بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل الى ٢٢،٥٪ للشهور ذاتها في العام ٢٠٠٠.

وتدل نتائج بحث قام به المركز عقب اتفاق أوسلو على عيّنة من ٤٥٠ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٥ عاماً، الى أن ٧٣,٧٪ من هؤلاء يشعرون بالتفاؤل فيما يتعلق بمستقبلهم. ولكن حال الإحباط التي رافقت السنوات التي تلت أوسلو واكتشاف الأطفال والشباب أن توقعاتهم السابقة لم تكن في محلها، أدّيا الى تدني التفاؤل في نظرتهم الى المستقبل.

الى ذلك، أصبحت الأمومة والأبوة «صعبة» في المجتمع الفلسطيني، هذا ما يقوله الفلسطينيون بعد ان اهتزت صورة الأب كحامي الأسرة وضامن احتياجاتها، إذ أن ٨٥٪ من الأطفال تعرضوا لمداهمات ليلية وشاهد ٥٥٪ منهم أحد والديه يضرب أمامه، أو أنه عاطل من العمل، «فانكسرت» العلاقة الوالدية بتغير السيكولوجية للآباء الذين يعيشون في مناطق التوتر وخصوصاً في قطاع غزة. والأم التي تقف عاجزة عن منح الشعور بالأمان لأطفالها وهي تحتضنهم بينما يتواصل القصف على المكان الذي يقع فيه منزلها، تفتقر هي أيضا الى هذا الإحساس. ففاقد الشيء لا يعطيه. واضطراب الأب والأم والإحساس بالقلق على مستقبل الأطفال يزيد من صعوبات ضبطهم، لأن الأطفال لا يصغون الى ما يقولون.

اكثر ما يقلق القائمين على «برنامج غزة للصحة النفسية»، الذي يعتبر تجربة جديدة في الشرق الأوسط، ان أعراض «الخبرات الصادمة» وتأثيرها في الطفل والمجتمع معاً ستزيد من الصعوبات في المستقبل، إذا لم يسارع الى توفير التدريب المهني على الطرق العلاجية وطرق التعامل مع الأطفال والعائلات... وقبل ذلك كله وقف مسببات الأعراض العصبية في شكل كامل... اي وقف العنف الاسرائيلي المتمثل بالاحتلال. (٥١)

الهجمات على واشنطن ونيويورك
وتأثيرها على انتفاضة الأقصى

ماذا يمكن ان يحدث، وماذا يمكن ان يتبدل، بعد انتهاء العام الأول من انتفاضة فقد فيها الفلسطينيون أكثر من ٧٠٠ شهيد و٢٧ ألف جريح؟

بطريقة سافرة سارعت إسرائيل الى الإجابة عن هذا السؤال، في اليوم الثاني الذي أعقب تعرض نيويورك وواشنطن الى هجمات مدمرة. فشارون التقط اللحظة التي وجه فيها المسؤولون الأميركيون أصابع الاتهامات الى عرب، ومن دون أي تردد دفع بالمواجهة مع الفلسطينيين الى منحى آخر، مستفيداً، او مستخدماً، الحملة الاميركية التي بدأ الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش في قيادتها ضد «الإرهاب» في العالم، ليوحي الى العالم بأن ما تتعرض له الدولة العبرية هو جزء من هذا «الارهاب» الذي أوشك على التسبب بحرب عالمية ثالثة، أو باكبر حرب يشهدها العالم منذ الحرب الكونية الثانية.

في ١٢ سبتمبر، أي بعد التفجيرات في الولايات المتحدة مباشرة، كثف رئيس الوزراء الاسرائيلي حملته على الفلسطينيين وشن عمليات هجومية، عسكرية وسياسية، كشفت جانباً من التدابير التي يفكر في اللجوء اليها في المرحلة المقبلة. من بينها تدابير استخدمها طيلة العام الاول من انتفاضة الاقصى، وتدابير جديدة يضعها شارون في خانة «الاعمال العقابية للقضاء على شبكات الارهاب الدولي التي تمتد فروعها داخل الاراضي الفلسطينية»، معززة بحملة تحريض اعلامي ركزت على ان ما ينطبق على المنشق السعودي اسامة بن لادن، الذي تتهمه واشنطن بالوقوف خلف تفجيرات نيويورك وواشنطن، ينطبق على رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات «الذي يستخدم الارهاب لتحقيق اهدافه» كما زعمت الصحف الاسرائيلية.

وشارون نفسه لم يكف عن وصف عرفات ببن لادن. وخلال لقاء عقده مع المبعوث الاميركي الى الشرق الاوسط وليام بيرنز، عقده في القدس المحتلة في يونيو ٢٠٠١

ردد على مسامعه، كلاماً كان قاله لوزير الخارجية الاميركي كولن باول: «أنتم لا تتفاوضون مع واحد مثل بن لادن، وعرفات بالنسبة الينا هو بن لادن» في اشارة الى ان ما يحق للولايات المتحدة في التعامل مع المنشق السعودي، يحق للدولة العبرية في التعامل مع رئيس السلطة الفلسطينية.

لقد وجد شارون واحدة من وسائل التحريض ضد الفلسطينيين، في شريط فيديو صوره صحافيون يُظهر عدداً من الفلسطينيين وهم يبدون «مبتهجين» بما جرى في نيويورك وواشنطن. وقد جرى تعميم الصور الى كافة أجهزة الإعلام الدولي التي اعادت بثها عشرات المرات، في حين لم تبث صوراً لرئيس السلطة الفلسطينية وهو يتبرّع بالدماء لجرحى التفجيرات من الاميركيين، الا لثوان معدودات. إضافة إلى ذلك، فان الاعلام الاسرائيلي، ومن خلفه الإعلام الغربي، أشاع في اوساط الرأي العام العالمي ان التنظيمات الوحيدة، في العالم، التي لم تصدر بيانات تنديد واستنكار بما جرى في الولايات المتحدة، هي حزب الله اللبناني وحركتي الجهاد الإسلامي وحماس الفلسطينيين، الذين التزموا الصمت للدلالة على الموافقة على ماحدث.

وفي تحذير من احتمال إدراج السلطة الفلسطينية في قائمة القوى الارهابية المطاردة في العالم، قالت صحيفة «يديعوت احرونوت» (٥٢) «اليوم سيكتشف عرفات، بعد ان منح حرية الحركة لمجموعات المعارضة في المجتمع الفلسطيني، أنه سيكون من الصعب عليه ان يعيد المارد الى القمقم، وسيضطر للكفاح بشدة من أجل فرض سيطرته على حماس والجهاد، الا انه سيضطر للقيام بذلك لانه يعرف - أو سيعرف عن قريب - انه اذا ما واصلت هذه التنظيمات فرض خطها على الاحداث من خلال عنف لا يتوقف، فسيكون الفلسطينيون في الجانب غير الصحيح من الحرب العالمية. الانتحاري الفلسطيني لن يعود مشكلة اسرائيلية فقط، وهذا تغيير جذري».

والرسالة التي حملتها الصحيفة تحمل مضامين عدة، من بينها أنه على عرفات أن يبدأ فوراً بملاحقة أعضاء حركة حماس والجهاد الاسلامي، والا فإن ارييل شارون، معتمداً على تأييد دولي، سوف يأخذ الامر على عاتقه. ومنها ايضاً أن عرفات، سيكون

«راعياً للارهاب او متواطئاً معه ، وهذا ما سيعرضه الى عقاب المجتمع الدولي الذي ستنفذه اسرائيل. لكن المضمون الأكثر خطورة هو أن عدم انضمام عرفات الى «التحالف الدولي» الذي أقامته الولايات المتحدة لمكافحة «الإرهاب»، يعني أن الإدارة الأميركية سوف ترفع «الغطاء» عنه وتطلق يد الدولة العبرية... وعليه أن يتحمل النتائج»!

وهذا، بالضبط، ما اشارت إليه رسالة من الادارة الاميركية الى الرئيس الفلسطيني والى رؤساء دول عربية أخرى تضمنت طلباً للانخراط في جهود الحرب الكونية ضد «الإرهاب»، وبلهجة لا تحتمل الا وصف «اللهجة الآمرة». والرسالة تضمنت سبع نقاط وهي الآتية:

١ ـ القبض على الإرهابيين الموجودين في بلادكم.

٢ ـ وقف تحركات الإرهابيين من وإلى بلدانكم.

٣ ـ اطلعوا شركائكم في المجتمع الدولي على معلوماتكم حول الإرهابيين.

٤ ـ سلموا أو اطردوا أولئك المطلوبين لاقترافهم الجرائم للدول التي تطالب بهم.

٥ ـ تحدثوا بقوة عن الإرهاب بغض النظر عن أهدافه المعلنة.

٦ ـ ادعموا المبادرة الدولية لمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية.

٧ ـ انهوا أي تسامح مع الدول والحكومات التي تدعم الإرهاب.

هذه الرسالة التي بعثت بها الإدارة الأميركية الى رئيس السلطة الفلسطينية جرى تعميمها على عدد من الدول العربية لحشد التأييد للتحالف الدولي المناهض «للإرهاب».

إسرائيل لن تهمل هذه الرسالة. وهي ستعمل على الاستفادة من مضمونها للتعامل مع السلطة والشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، في المرحلة المقبلة، وفق الرؤية الإسرائيلية الآتية:

ـ اهتمام العالم الآن بـ «الإرهاب» يفوق اهتمامه بأي قضية أخرى ـ وعلى الدولة العبرية تجميع كل قواها العسكرية والامنية والسياسية للقضاء على «الإرهاب» الفلسطيني.

ـ العالم لن يسأل اسرائيل عن حدود القوة التي سوف تستخدمها مع الفلسطينيين، في أجواء حشد كل ما في الترسانة الاميركية، وحلفائها، من اسلحة لضرب «الارهاب» الذي يقوده بن لادن. فلن ينبرى أحد، في أي عاصمة من عواصم العالم، كي يتهم إسرائيل بـ «الاستخدام المفرط للقوة» ضد الفلسطينيين الذين ضبطوا، بالصوت والصورة، وهم «فرحين» بتفجير المركز التجاري العالمي ومقر القوات المسلحة الاميركية (البنتاغون).

ـ عندما يسقط آلاف القتلى في الولايات المتحدة، فإن العالم لن يعبر لا عن دهشته ولا عن غضبه، إذا ما سقط عدد كبير من القتلى الفلسطينيين في عمليات عسكرية اسرائيلية داخل أراضي الضفة والقطاع.

ـ لا يوجد، على امتداد العالم، من سيجرؤ على دعوة إسرائيل الى استئناف المفاوضات السياسية مع السلطة الفلسطينية، لان الأولوية في هذه المرحلة هي لمطاردة «الإرهابيين». فالحديث عن اتصالات سياسية لن يكون واقعياً، أو مجدياً، أو ضرورياً، طالما أن الساعة الآن هي ساعة العمل وليس ساعة كلام وتبادل «وجهات النظر» في مسائل سياسية ربما يكون الزمن عفا عنها.

الولايات المتحدة محرجة من توجيه دعوة صريحة الى إسرائيل للانضمام إلى التحالف الدولي، لأن مثل هذه الدعوة سوف تسبب إرباك دول عربية وإسلامية عارضت الإنطواء تحت راية هذا التحالف. لذلك، فان الإدارة الأميركية، لن تمانع في إطلاق يد الدولة العبرية لشن هجمات على الأراضي الفلسطينية بحجة مكافحة «الإرهاب»، وهي لن تبوح بذلك خشية إغضاب الدول العربية والإسلامية.

ـ ما حدث في نيويورك وواشنطن هو تحذير لإسرائيل من أن «الإرهابيين» قد يجازفون بضربة مماثلة للدولة العبرية. وعلى الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن أن

تأخذ زمام المبادرة لملاحقة «الإرهابيين» في مواقعهم ومخابئهم داخل أراضي السلطة الفلسطينية، وإظهار الأمر وكأنه «جزء من الحرب العالمية ضد الإرهاب».

استناداً الى هذا التوجه الذي استخلصه شارون من تفجيرات نيويورك وواشنطن، ومن التحالف الدولي ضد «الإرهاب»، فان العام الثاني من انتفاضة الأقصى سوف يشهد تصعيداً عسكرياً غير مسبوق ضد الفلسطينيين سيقود الى عمليات غير متوقعة، من ضمنها العودة الى الحديث عن التخلص من عرفات، خصوصاً بعد ما تردد أن شارون أمر بفرض حصار على رئيس السلطة الفلسطينية بعدما منعه من مغادرة الأراضي الفلسطينية الى سوريا للقاء الرئيس الأسد، لعقد اجتماع كان مرتباً في ١٢ سبتمبر ٢٠٠١.

هذا الإجراء ضد عرفات يذكر بما كانت صحيفة «يديعوت أحرونوت» قد نقلته عن مكتب شارون، أواخر أغسطس ٢٠٠١، قال فيه انه «عندما يشتعل كل شيء، يتحتم علينا معالجة بؤر الاشتعال وليس إطفاء الحرائق الصغيرة. وعرفات أقام تحالفاً إرهابياً ويتوجب علينا القضاء على المسؤولين عن الإرهاب».

ويذكر أيضاً بما كتبته صحيفة «معاريف» [٥٣] تحت عنوان «ولّى عهد الحصانة التي تمتع بها كبار المسؤولين الفلسطينيين».

ونقلت الصحيفة عن «مصادر إسرائيلية رفيعة» «أن كبار رجالات السلطة الفلسطينية دخلوا قائمة المستهدفين، وقرار تصفيتهم منوط باعتبارات تتعلق بالتنفيذ».

ونشرت الصحيفة مع الخبر صور سبعة من القادة الفلسطينيين المستهدفين، وتضمنت رئيس السلطة الفلسطينية، ومحمود عباس، ابرز القادة الفلسطينيين المقربين من عرفات، والشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس، وعبدالله الشامي أحد قيادي حركة الجهاد الإسلامي، وأحمد قريع (أبو علاء) رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، وياسر عبد ربه وزير الإعلام في السلطة الفلسطينية.

واذا كان الظرف الدولي مؤات كي يخوض شارون غمار الاغتيالات الى أبعد مدى، فانه يعتمد ايضاً على عمق التأييد الاسرائيلي لهذه السياسة. فقد أظهر استطلاع

للرأي العام الاسرائيلي أجراه معهد «موتجيم» لمصلحة الصحيفة الاسبوعية «مكور ريشوت» أن نسبة ٩٠٪ من الجمهور الاسرائيلي يؤيدون سياسة الاغتيالات والتصفيات التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية بحق نشطاء الانتفاضة.

وجاء في الاستطلاع أن نسبة ٢٧٪ لمن جرى إستطلاعهم يؤيدون تصفية رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، مع الاشارة الى ان الصحيفة نفسها نشرت اعلاناً مأجوراً يدعو صراحة الى قتل عرفات.

وبيّن الاستطلاع كذلك أن ٨٠٪ من الإسرائيليين يؤيدون ما أسموه «حق إسرائيل» في دخول مناطق السلطة الفلسطينية المصنفة كمناطق سيادة فلسطينية كاملة (أ) بقوة عسكرية كبيرة كجزء من سعيها لمنع أعمال إرهابية وإحباطها في مهدها».(٥٤)

مستقبل الإنتفاضة

أمام هذا الواقع القاتم، وبعد الإنقلاب الدراماتيكي، في الموازين السياسية الإعلامية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي مالت على نحو صارخ لصالح الدولة العبرية، ماذا ينتظر الفلسطينيين، وكيف يمكن أن يعيدوا التوازن الى هذا الوضع المختل؟

المشكل الأكبر الذي سيواجه انتفاضة الأقصى، في العام الثاني، هي غيابها عن اهتمامات وسائل الاعلام العالمية، بما فيها العربية وقضية الإنتفاضة غابت بالفعل عن الاهتمامات العربية والعالمية وتراجعت الى المرتبة الثانية بعدما هيمن الحدث الاميركي على كل دول العالم.

فالأيام التي أعقبت يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ترسم الصورة التي ستكون عليها الإنتفاضة الفلسطينية، إعلامياً، بعدما نجحت وسائل الإعلام، في العام الأول ، من تسليط الضوء على الانتفاضة التي لفتت الانتباه الى الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الدموية داخل الأراضي الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني العادل للتخلص من هذا الاحتلال.

وتشكل حالة تراجع الإهتمام الدولي بالإنتفاضة فرصة نادرة للدولة العبرية لفرض واقع ووقائع جديدة على الأراضي الفلسطينية، لن يعيرها العالم أي اهتمام، وهو المنهمك بما أطلقت عليه الولايات المتحدة عملية «النسر النبيل» لمحاربة «الإرهاب» الذي يمارسه أسامة بن لادن من مقره في أفغانستان.

وفرضية أن تستغرق هذه العملية أشهراً، بل وربما سنوات، ليست فرضية مستبعدة من حسابات الفلسطينيين الذين حظوا بتعاطف مع انتفاضتهم كان للإعلام دور مهم فيه من تغطية حية للاعتداءات على المدنيين في الضفة والقطاع. لذلك فإن الفلسطينيين الذين علقوا أمالاً على دور الإعلام في تسهيل رواج عدالة نضالهم، سيواجهون، في المرحلة المقبلة حالاً مقلوباً، شاركت في صنعه إسرائيل بصورة

رئيسية، لما لها من نفوذ في نادي الإعلام العالمي. والذي يصور أعمال الفلسطينيين المشروعة في الدفاع عن النفس ومقاومة الاحتلال، وكأنها أعمالاً «إرهابية».

هذه المسألة تجر إلى مسألة أخرى. ففي غمرة الحديث الدولي عن «الإرهاب» تصبح العمليات الاستشهادية، داخل إسرائيل، وما يمكن أن توقعه من إصابات في صفوف المدنيين، خطوة بحاجة إلى مناقشة معمقة من قبل الحركات والتنظيمات التي نفذت مثل هكذا عمليات. فأي عملية استشهادية،على غرار السابقات، من شأنها أن تدخل الفلسطينيين في صلب «صورة الإرهاب» المنتشرة في العالم : ركام وجثث ضحايا من المدنيين ورجال إنقاذ وأناس يبكون ضحاياهم.

تجريد الإنتفاضة من هذه الورقة يعني إزالة واحد من أهم العوائق التي كانت تحول دون الاعتداءات إسرائيلية غير محسوبة العواقب. فالرد الفلسطيني، من خلال العمليات الاستشهادية وضع شارون أمام خيار «ضبط النفس» الذي أرغم على ممارسته، في كثير من مراحل المواجهة في العام الأول، خشية عمليات انتقامية فلسطينية داخل الدولة العبرية.

هاتان المسألتان تمليان على انتفاضة الأقصى إعادة النظر في التكتيكات والوسائل التي كانت مستخدمة في السابق.

والمسألتان ذاتهما سوف تنعكسان على سلوك السلطة الفلسطينية. فموقف السلطة تدرّج، في العام الأول ، من السلبية - تجاه استخدام السلاح في الانتفاضة - إلى الحذر والترقب ، ثم الى التأييد الخفي، وفي مرحلة لاحقة الى التأييد المكشوف ، بل والمشاركة في مقاومة جيش الاحتلال الإسرائيلي، من خلال تصدي قوات الشرطة وأجهزة الأمن الفلسطينية للاعتداءات الإسرائيلية.

بعد ١١ سبتمبر وجدت السلطة الفلسطينية نفسها أمام واقع جديد غير مريح، يتلخص في تراجع الإهتمام الدولي بالإنتفاضة... وأيضاً بالعملية السلمية برمتها. بمعنى أن علاقة الحرب بين السلطة والدولة العبرية ستستمر في المرحلة المقبلة، ولفترة طويلة، من دون أن يفكر وسطاء، عرب أو أوروبيون أو أميركيون، بإمكان

التدخل لإعادة العلاقة بين الجانبين الى مجراها السياسي الذي كان ناشطاً قبل اندلاع انتفاضة الأقصى.

على سبيل المثال، فان جولات عرفات الى عواصم العالم كانت تحمل «شيئاً» يميز موقفه عن موقف شارون. كان يحمل أفكاراً سياسية يفتقدها رئيس الوزراء الإسرائيلي، أو هو غير مؤمن بجدواها. وكان العالم يناقش ويدرس ما يحمله عرفات من أفكار وخيارات وبدائل من استمرار «العنف» الا أنه في المرحلة القادمة لن يجد «الحديث السياسي» طريقاً يشقه الى آذان الذين سيلتقيهم رئيس السلطة الفلسطينية، على افتراض أن شارون سيبقى على الأجواء والحدود مفتوحة لتحركات عرفات السياسية.

نقطة أخرى ربما تثير انزعاج الرئيس الفلسطيني اكثر من غيرها. فطيلة عام كامل من عمر الانتفاضة اعتمد في جهده، للحصول على دعم سياسي ومادي ومعنوي، على الدول العربية والإسلامية. وعقدت قمة إسلامية وقمتان عربيتان والكثير من لجان المتابعة لتقديم الدعم والمساندة للانتفاضة، لكن، عندما ينشغل العالمان العربي والإسلامي بالتحديات التي فرضتها عليهم عملية «النسر النبيل»، وهي تحديات سياسية ومالية وأخلاقية، وربما عسكرية أيضاً، فان صيغة الدعم السابقة لن تكون حاضرة في العام الثاني من انتفاضة الأقصى.

إذن، الرئيس عرفات، مقبل هو الآخر على تغيير في حساباته، تماماً كما فعل شارون بعد تفجيرات واشنطن ونيويورك.

توجه نحو التغيير من المتوقع أن يظهر أيضاً على سياسة وحسابات التنظيمات الفلسطينية وقادة الانتفاضة، خصوصاً انه سيكون عليهم البحث عما يعوض تأثير العمليات الاستشهادية - كقوة ردع - لعدم تمادي شارون في اعتداءاته، مع ان الخيارات في هذا المجال تكاد تكون محدودة. فالإبقاء على التكتيك السابق في استهداف المستوطنين والمستوطنات سيجر ردود فعل دامية من قبل شارون، لن تقتصر على اختراقات محدودة لأراضي السلطة الفلسطينية. ومن المحتمل أن تتعداها الى إعلان

الدولة العبرية، رسمياً، عن شن حرب محدودة، أو ما يطلق عليه «حرب صغيرة» تبدو وكأنها متممة للحرب الكبرى التي يخوضها التحالف الدولي ضد «الإرهاب»، كي ينجو شارون من أي انتقادات، في حال وجودها، وان كان الأمر مستبعداً ودول العالم منشغلة، إما بحماية أمنها، من عمليات «إرهابية»، او مدفوعة الى الاشتراك بالضربة الساحقة التي تقول الولايات المتحدة إنها سوف تستغرق وقتاً طويلاً، للقضاء على «الإرهاب» في العالم. ويأمل شارون أن يكون هذا «الوقت الطويل» كافياً «لتصفية حسابات عسيرة» مع رئيس السلطة الوطنية، وكافياً لتوجيه ضربة قاصمة الى التنظيمات الفلسطينية.

ومهما كان حجم الصعاب التي ستعترض عمل التنظيمات الفلسطينية، فإن ما لديهم من خبرة قتالية - فدائية - تمتد لحوالي أربعين عاماً، سيمهد لهم الطرق لابتكار وسائل قتالية، وصمود، خلال العام الثاني يردون فيها على اعتداءات شارون ويحبطون مسعاه لوضع نهاية للمقاومة الفلسطينية.

والشعب الفلسطيني، الذي لديه خبرة سابقة في الانتفاضة، دامت لأكثر من سبع سنوات، قادر على رسم الاتجاه الصحيح لحركته في المرحلة القادمة.

ومن خلال هاتين الخبرتين، العمل الفدائي والانتفاضة الشعبية غير المسلحة، سوف يستنبط الفلسطينيون وسائل تعينهم على تجاوز مرحلة «النسر النبيل» التي ستترك بصماتها وتأثيراتها على العالم أجمع، ولسنوات مديدة.

المصادر:

١. صحيفة الحياة ٢٠ يوليو ٢٠٠٠ .

٢. صحيفة هاآرتس ٢ أكتوبر ٢٠٠٠ .

٣. موقع عروب الإخباري على شبكة الإنترنيت ١٧ أغسطس ٢٠٠١م .

٤. هاآرتس ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠ .

٥. يديعوت آحرونوت ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٠ .

٦. صحيفة معاريف ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٠ .

٧. وكالة أنباء الإمارات ٢٢ أغسطس ٢٠٠١ .

٨. صحيفة معاريف ٨ أغسطس ٢٠٠١ .

٩. صحيفة الحياة ٢٦ أغسطس ٢٠٠١ .

١٠. صحيفة يديعوت أحرونوت ١ نوفمبر ٢٠٠٠ .

١١. صحيفة السفير ٢٧ أغسطس ٢٠٠١ .

١٢. المصدر السابق .

١٣. صحيفة لوموند ٩ سبتمبر ٢٠٠١ .

١٤. صحيفة الإتحاد الإماراتية ٩ سبتمبر ٢٠٠١ .

١٥. صحيفة الشرق الأوسط ٦ سبتمبر ٢٠٠١ .

١٦. صحيفة معاريف ٦ سبتمبر ٢٠٠١ .

١٧. صحيفة هاآرتس ٨ سبتمبر ٢٠٠١ .

١٨. صحيفة معاريف ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

١٩. صحيفة معاريف ٥ سبتمبر ٢٠٠١ .

٢٠. يدعوت أحرونوت ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠ .

٢١. صحيفة السفير ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

٢٢. صحيفة معاريف ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

٢٣. صحيفة القدس العربي ١٤ ديسمبر ٢٠٠١ .

٢٤. المصدر السابق .

٢٥. صحيفة الحياة ١٩ يونيو ٢٠٠١.

٢٦. صحيفة المستقبل ٦ اغسطس ٢٠٠١ .

٢٧. المصدر السابق .

٢٨. يديعوت أحرونوت ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٠

٢٩. صحفة هاآرتس ١ ديسمبر ٢٠٠٠ .

٣٠. الحياة - الشرق اللبنانية ٢ يوليو ٢٠٠١ .

٣١. صحيف الحياة ١٠ يوليو ٢٠٠١.

٣٢. صحيف فورين ريبورت البريطانية ١٣ يوليو ٢٠٠١ .

٣٣. الشرق اللبنانية ٢٣ يوليو ٢٠٠١.

٣٤. صحيفة المستقبل ٢٩ مايو ٢٠٠١ .

٣٥. صحيفة الحياة ١٥ مايو ٢٠٠١ .

٣٦. قمة جنوى بايطاليا عقدت في ٢٢ مايو ٢٠٠١ .

٣٧. موقع عروب الإخباري على الإنترنيت .

٣٨. راديو صوت أمريكا ٧ اغسطس ٢٠٠١ .

٣٩. صحيفة الإتحاد الإماراتية ٨ اغسطس ٢٠٠١ .

٤٠. مجلة المحرر العربي ١٩ يوليو ٢٠٠١ .

٤١. الدولار يساوي ٤ شيكل .

٤٢. المحرر العربي ٢٨ أغسطس ٢٠٠١ .

٤٣. السفير ٢٤ أغسطس ٢٠٠١ .
٤٤. وكالة أنباء الشرق الأوسط ١١سبتمبر ٢٠٠١ .
٤٥. صحيفة المستقبل ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ .
٤٦. صحيفة الإتحاد الإماراتية ٢٣ اغسطس ٢٠٠١ .
٤٧. نشرة للبنك الدولي - غزة ٢ يوليو ٢٠٠١
٤٨. صحيفة الحياة ٣ يوليو ٢٠٠١ .
٤٩. موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنيت
٥٠. صحيفة السفير ٢٤ اغسطس ٢٠٠١ .
٥١. صحيفة الحياة ١٨ مايو ٢٠٠١ .
٥٢. يديعوت أحرونوت ١٤ سبتمبر ٢٠٠١ .
٥٣. صحيفة معاريف ١٤ سبتمبر ٢٠٠١ .
٥٤. صحيفة المستقبل ٢٧ يوليو ٢٠٠١ .



إصدار : مركز زايد للتنسيق والمتابعة

أبوظبي - الامارات العربية المتحدة

ص.ب : ٥٧٢٧ — تلفون : ٦٦٦٦١٣٠ (٠٠٩٧١٢) - فاكس : ٦٦٦٣٠٨٨ ([illegible])